الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية أدرار– الجزائر

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية

قسم العلوم الانسانية

تخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر نهاية العهد العثماني

1792 ـ 1830

مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة الماستر في التاريخ

تخصص المغرب العربي المعاصر

إعداد:

. هاجر بومدين

. عمر بن عطيالله

إشراف الأستاذ الدكتور:

جعفري مبارك

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
د . بابا عبد الله	أستاذ محاضر(أ)	جامعة أحمد دراية أدرار	رئيسا
أ د. جعفري مبارك	أستاذ التعليم العالي	جامعة أحمد دراية أدرار	مشرفا ومقررا
د . خثير الصافي	أستاذ محاضر(أ)	جامعة أحمد دراية أدرار	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1442– 1443هـ/2021– 2022م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أحمد دراية- أدرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): عبطري امبارك

المشرف مذكرة الماستر الموسومة بـــ: الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر خلال العهد العثماني 1830/1792

من إنجاز الطالب(ة): يوسيني هاجر

و الطالب(ة): عمري عطاالله

كلية : العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

القسم : العلوم الإنسانية

التخصص: تاريخ المغرب العربي المعاصر

تاريخ تقييم / مناقشة: /

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها.
وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

- امضاء المشرف:

ادرار في: 2024/03/29

مساعد رئيس القسم:

مساعد رئيس قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية
مكلف بمابعد التدرج والبحث العلمي
د. بابا عمي

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

إلى معلم البشرية الأول رسول الله مُحَمَّد ابن عبد الله ﷺ

إلى روح أبي الطاهرة أسأل الله أن يتغمد بواسع رحمته إن شاء الله

إلى والدتي قرة عيني

إلى أخواتي، إلى كل الأهل والأقارب وإلى كل الأحبة والأصدقاء وإلى كل أساتذتي

إلى صديقي الذي تقاسمت معه عناء هذا البحث " عمر بن عطياالله"

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

هاجر بومدين

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي من خلال هذا العمل المتواضع إلى من ربتني على المثل العليا

والدتي الكريمة أطال الله في عمرها، ونور دربها ورزقها الصحة والعافية

إلى روح والدي الذي لم يدخر جهدًا من أجل اسعادنا وتعليمنا، غفر الله له

وأسكنه فسيح جناته .

إلى كل من قدم لنا يد المساعدة من أجل إتمام هذا العمل نخص بالذكر الاستاذ

/ بن عطيالله عبد الرحمان ، الاستاذ الدكتور / خي عبد الله ،الاستاذ جلالي

أحمد

إلى زملائي في العمل محافظ الشرطة عمير مجيد ، الزميل التوجي العيد ، الزميل

قالة علي

بن عطيالله عمر

التشكرات:

قال الله تعالى:﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الِتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَالِحِينَ ﴾

نشكر الله تعالى على دوام احسانه وتوفيقه لنا وانعامه علينا

ومصداقا لقوله ﷺ: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور الفاضل "جعفري مبارك" على قبوله الاشراف على هذه المذكرة، ومتابعته لهذا العمل منذ أن كان فكرة حتى اكتمل في صورته النهائية. ولما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات رغم ضيق وقته وكثرة واجباته، فله منا جزيل الشكر والامتنان، وأجلّ عبارات التقدير والثناء داعين المولى عزّ وجلّ أن يجزيه عنا خير الجزاء

ونقول له بشراك قول الرسول ﷺ

"إن الحوت في البحر والطير في السماء يصلون على معلم الناس الخير"

كما يطيب لنا أن نتوجه بالشكر الجزيل إلى عمال المكتبة العمومية للمطالعة بأدرار على تقديمهم المعلومات اللازمة لإتمام هذا العمل

والشكر موصول إلى كل أساتذة قسم العلوم الانسانية وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل.

قائمــة المختصــرات:

ط: طبعة

ج: جزء

ص: صفحة

ص ص: من الصفحة إلى الصفحة

د.ط: دون طبعة

تر: ترجمة

د.ت.ن: دون تاريخ نشر

ش.و.ن.ت: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع

هك: هكتار

المقدمـــــة

مقدمة

يتعلق موضوع دراستنا بأحوال الشعب الجزائري في بداية الفترة المعاصرة، التي عرفت الجزائر خلالها تغييرات هامة تمثلت في نهاية الحكم العثماني معلنا بهذا عن حقبة تاريخية جديدة وهي بداية الاحتلال الفرنسي، وللإلمام بجوانب هذا الموضوع استعنا بكتب مؤلفيها عاصروا الفترة، ومن بين أهم المصادر التي ركزت على هذه الفترة نجد كتاب "المرآة" لصاحبه الشيخ حمدان بن عثمان خوجة، الذي عكس لنا صورة صادقة لأوضاع الجزائر خلال العهد العثماني، وركز فيه على حالة الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، وتكمن أهمية المصدر أنه لم يقتصر على سرد الأوضاع والتطورات السياسية فقط بل سلط الضوء على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

فقد كانت الجزائر محط أنظار الكثير من الدول الأوروبية نظرا لموقعها الاستراتيجي وثرواتها الهائلة، وكانت فرنسا أكبر الطامعين لاستغلال تلك المؤهلات، وقد تحقق لها ذلك بعد نهاية الحكم العثماني أي في سنة 1830م بعد أن تمكنت من احتلال الجزائر، التي سرعان ما تحولت إلى مستعمرة فرنسية مارست عليها أبشع السياسات التعسفية مما أحدث تحولات عميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

وليس من الممكن التعرف على حجم هذه التحولات التي أحدثها الاستعمار بداية الاحتلال إلا من خلال الإلمام بأوضاع الشعب الجزائري ورسم تصور واضح حول الأوضاع السائدة في نهاية العهد العثماني والتغييرات التي طرأت عليها في هذه الفترة، خاصة وأن فترة بداية الاحتلال شهدت اضطرابات سياسية ومقاومات شعبية رافضة للوجود الاستعماري، وهو ما حاولنا التركيز عليه في هذه الدراسة من خلال التعمق أكثر في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بداية الاحتلال انطلاقا من كتاب حمدان خوجة "المرآة" .

دواعي اختيار الموضوع:

تنقسم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- **أسباب شخصية:**

إن سبب اختيارنا لهذا الموضوع هو رغبتنا الذاتية في الاطلاع أكثر على هذا الجانب الهام من تاريخ الجزائر، ومحاولة رصد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المعاشة في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاستعمار الفرنسي.

- **أسباب موضوعية:**

أما بالنسبة للأسباب الموضوعية فتتمثل في التعرف على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني.

أهمية الدراسة:

الموضوع الذي نحن بصدد التطرق إليه ودراسته يتمتع بأهمية كبيرة، تمثلت في كونه يعالج فترة حساسة وهامة من تاريخ الجزائر، وهي أواخر الحكم العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، وهذا من خلال المصادر المختلفة أ لمعرفة أهم التغيرات التي طرأت عليها بعد الاحتلال.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة خلاله أهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي ميزت فترة أواخر العهد العثماني وبداية الاستعمار الفرنسي، للبحث في الاسباب الحقيقية للاحتلال

الإشكالية:

لدراسة هذه الموضوع كان علينا معالجة الإشكالية التالية:

كيف كانت الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي ؟

الإشكالات الفرعية:

وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح جملة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

كيف كانت أوضاع الجزائر خلال تلك الفترة؟

ما هي أهم مميزات الحياة الاقتصادية ؟

كيف كان الحياة الاجتماعية؟

ما هي انعكاسات هذه الأوضاع على الاحتلال ؟

المنهج المتبع:

لدراسة هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج التاريخي القائم على التحليل والاستنتاج باعتبار أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كان لها دور في الاحتلال.

خطة البحث:

للإحاطة بموضوع دراستنا وفي سبيل البحث في الإشكالية، قمنا بتقسيم دراستنا إلى فصلين:

تطرقنا في الفصل الأول للأوضاع الاقتصادية للجزائر نهاية العهد العثماني وجاء في ثلاث مباحث، المبحث الأول يتمثل في الزراعة والمبحث الثاني خصص للحرف والمهن، بينما المبحث الثالث فيتمثل في التجارة والمعاملات المالية.

وفي الفصل الثاني تناولنا الأوضاع الاجتماعية اشتمل على ثلاث مباحث، الأول يتحدث عن السكان والتركيبة الاجتماعية، والثاني عن التعليم والصحة، أما المبحث الثالث، فتطرقنا فيه إلى العادات والتقاليد.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى:

لـ "يوسفي فاطمة الزهراء "، و "بن علي عائشة"، بعنوان " الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر بداية الاحتلال الفرنسي من خلال كتاب المرآة " تحت إشراف الأستاذة " بوغرارة وفاء "، وهي مذكرة ماستر في التاريخ بجامعة أدرار لسنة 2020، حيث تدور إشكالية هذه المذكرة حول مدى تمكن حمدان خوجة من نقل الواقع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي في كتابه المرآة، بالاعتماد على المنهج التاريخي.

الدراسة الثانية:

لـ " بشير سعاد " و "مقطع شريفة"، بعنوان "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بداية الاحتلال الفرنسي 1830-1870" تحت إشراف الأستاذ " فوضيل بوالصوف "، وهي مذكرة ماستر في التاريخ بجامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، لسنة 2020، تتعلق إشكالية هذه المذكرة بالبحث عن مدى تأثير الاستعمار الفرنسي على الاقتصاد والمجتمع الجزائري وعن أهم التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الجزائر خلال هذه الفترة حيث تم الاعتماد على المنهج التاريخي القائم على التحليل باعتبار أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هي انعكاس لسياسة استعمارية وجب تحليلها للخروج باستنتاجات.

أهم المصادر والمراجع:

من بين أهم المصادر التي استفدنا منها واعتمدنا عليها في هذه الدراسة هي كتاب "المرآة" لحمدان بن عثمان خوجة، والذي أفادنا في التعرف على شخصية حمدان خوجة ومساهمته السياسية في مواجهة الغزو الفرنسي، وكذا ساعدنا في استنباط الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاستعمار الفرنسي.

أما المراجع المعتمدة في الدراسة فنذكر منها: كتاب "الحركة الوطنية الجزائرية" للدكتور أبو القاسم سعد الله والذي أفادنا في معرفة جوانب من حياة المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله، ومساره العلمي والأكاديمي الحافل والزاخر، ويكشف تفاصيل عن تاريخ الجزائر الثقافي وتاريخ الحركة الوطنية الجزائرية.

بالإضافة إلى مقالة منشورة لـ "العربي الزبيري" بعنوان "سطور من حياة حمدان خوجة" في مجلة المجاهد الأسبوعية والتي استفدنا منها في معرفة تفاصيل عن حياة حمدان خوجة، كما اعتمدنا على الملتقى الوطني الأول المنعقد حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي بعنوان "الخلفيات الحقيقية لتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي" للدكتور عدة بن داهة التي سلطت الضوء على حالة وأنواع العقارات في الجزائر في تلك الفترة، إضافة إلى مقالة منشورة في مجلة العلوم الإنسانية لـ "يسمينة زمولي" بعنوان "الفكر التنويري العربي في القرن 19م"، وغيرها من المراجع.

الصعوبات:

لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات والعقبات ومن بين أهم الصعوبات التي صادفتنا في بحثنا هذا أن أغلب المصادر التي كتبت عن الفترة التي نحن بصدد دراستها كانت لمؤلفين أجانب، وكانت متضاربة مع آراء كتاب " المرآة"، إضافة إلى ندرة المراجع التي تتحدث عن هذا الموضوع، وكذا مشكلة ضيق الوقت.

التشكرات:

وفي الأخير نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور المشرف "جعفري مبارك" وكافة أساتذة وطاقم كليتنا بجامعة أدرار.

الفصل الأول:

الأوضاع الاقتصادية للجزائر نهاية العهد العثماني

المبحث الأول: الزراعة

المبحث الثاني: الحرف والمهن

المبحث الثالث: التجارة والمعاملات المالية

تمهيـد:

إن الأوضاع العامة للجزائر سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية تأثرت بشكل كبير بطبيعة وخصائص الحكم العثماني بها الذي استمر ما يزيد عن ثلاثة قرون من جهة، وبشخصية الحكام الأتراك من جهة أخرى، حيث تميزت هذه الأوضاع بالاستقرار والازدهار في الأحيان والاضطرابات والانحطاط أحيانا وفي هذا الفصل سنتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر بداية الاحتلال الفرنسي حيث سنتناول الفترة التي بدأت فيها الجزائر تأخذ منعرجا خطيرا بعد أن كانت تتمتع بمكانة مرموقة وهيبة دولية، كما سنتحدث عن حالة مختلف المجالات في تلك الفترة من زراعة، صناعة وتجارة.

المبحث الأول: الزراعة

المطلب الأول: الملكية العقارية للأراضي الجزائرية في أواخر العهد العثماني

يعتبر موضوع الملكية في الجزائر خلال الفترة العثمانية من المواضيع الهامة والشائكة فأهميتها تكمن في الأشكال المختلفة للاستغلال الفلاحي، والمبادئ الخاصة بها، وفي تحديد العلاقة السائدة بين الإدارة والمجتمع من جهة، وبين أفراد المجتمع فيما بينهم من جهة أخرى، وأيا كان الأمر فإن ملكية الأرض الفلاحية خلال العهد العثماني كانت تنقسم إلى عدة أقسام وهي[1]:

أولا: أراضي البايلك:

كانت في معظمها خصبة، توجد في السهول وضواحي المدن، وكان استغلالها يتم بمساعدة القبائل المخزنية، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك وكان البايلك يوفر وسائل الحرث ويبذل كل ما بوسعه لضمان محصول جيد، لكن تلك الوسائل كانت في مجملها أدوات بسيطة تقليدية تمثلت في المحراث، والفأس، وعربات البغال، والحمير، وغيرها، وقدرت ملكيات البايلك في وهران بـ 11.250 هكتار، تقع أغلبها في السهول القريبة من المدينة، أما في الجهة الشرقية فكانت ملكيات البايلك تعرف بالعزل، وتنتشر على مساحة شاسعة حول مدينة قسنطينة قدرت بـ 60000 هكتارا، يشتغل منها 48000 هكتارا في زراعة الحبوب، و 12000 هكتارا لإنتاج الخضر والفواكه، أما عن استغلال أراضي

[1] محمد دادة، الحياة الزراعية في الريف الجزائري في أواخر الفترة العثمانية، مجلة العصور الجديدة، دار القدس العربي للنشر والتوزيع، وهران، العدد 07، 2012، ص 148.

البايلك فكان يتم مباشرة من طرف الحكام الذين يستخدمون " الخماسة " وقبائل المخزن، وقد يلجأ الحكام إلى كراء أراضي البايلك لسكان الدواوير المجاورة، ويعرف بالحكور ويبلغ في أغلب الأحيان 12 صاعا من الشعير، لكن من 1806 إلى غاية 1817 شهدت أراضي الحكام تراجع ملحوظ فأصبحوا يسيطرون إلا على سدس أراضي المنطقة التلية، وهذا راجع بالأساس إلى الصراع بين الإيالتين التونسية والجزائرية[1].

ثانيا: أراضي الوقف:

وهي الأراضي التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية والمؤسسات الدينية، وكل التصرف فيها لناظر الأوقاف ومساعدين من الوكلاء، وقد انتشرت الأوقاف في أواخر العهد العثماني وتركزت بالقرب من المدن الكبرى، وتفيد بعض التقارير أن أراضي الوقف أصبحت تغطي ثلاثة أرباع الأراضي الصالحة للزراعة فلم تكن تخضع لأي ضريبة أو رسوم، كما لم تكن تتعرض لأي مصادرة أو حجز من طرف الحكام، وتكون هذه الأراضي عادة تابعة للمؤسسات الدينية كالمساجد، الزوايا، والحرمين الشريفين، وتجدر الإشارة إلى أن الأندلسيين قاموا بوقف العديد من الأملاك العقارية والأراضي الزراعية، وكان مُحَمَّد الأبلي هو المشرف على هذه العملية[2].

ثالثا: أراضي مشاعة:

وهي التي تستغل جماعيا ويتصرف فيها سكان القبيلة وتعرف أيضا بأراضي العرش، أو أراضي السبقية، أما عن كيفية استغلالها فيقوم أفراد القبيلة بخدمتها حسب استطاعتهم ويترك الباقي للرعي، وكانت تفرض غرامة سنوية على هذا النوع من الأراضي، وكانت هذه الغرامة تدفع نقدا أما اللزمة والمعونة تدفع من المحاصيل، وقد وجدت بعض القبائل في المناطق الجبلية، أو في المناطق الصحراوية ظلت بعيدة عن مثل هذه الالتزامات، ولذا لجأ العثمانيون إلى شن حملات عسكرية عليها وإلزامها بتقديم الإعانات والهدايا عن طريق شيوخها[3].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر في تاريخ العهد العثماني**، د.ط، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 52.

[2] ناصر الدين سعيدوني، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[3] عبد الجليل رحموني، اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية (1520م-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف عبد القادر صحراوي، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2014، ص 133.

رابعا: أراضي الموتى:

وهي الأراضي التي تركت دون استغلال، أو التي كانت غير صالحة للفلاحة ورغم إمكانية امتلاكها والانتفاع بها شريكة إحيائها إلا أن سكان الأرياف لم يكونوا يقبلون على استثمارها لا سيما أواخر العهد العثماني الذي تميز خاصة بانتشار هذا النوع من الأراضي بعد تحول كثير من السكان عن ممارسة الفلاحة[1].

المطلب الثاني: المنتوجات الزراعية والفلاحية

أولا: القمح:

لقد تميز انتاج الحبوب في الجزائر خاصة القمح بمكانة هامة نظرا للقيمة الغذائية التي يحويها هذا الأخير، وقد كانت أهميته أكبر قبل الاحتلال الأمر الذي تسبب في زيادة أطماع الحكومات الأوروبية الطامحة إلى استغلاله، وبعد الغزو شجع الاستعمار على هذه الزراعة خاصة بعد ارتفاع أسعارها والإقبال الكبير عليها فمنذ بداية الاستعمار وإلى غاية السنوات 1880-1890 كرس المزارعون الأوروبيون جهودهم أساسا لإنتاج الحبوب على غرار القمح والشعير، إذ يعتبر القمح من الزراعات الأساسية بالقطر الجزائري على اعتباره الغذاء الأول للسكان، وتتأثر هذه الزراعة بالتغيرات الطبيعية والمناخية، كالجفاف في حال ما إذا كانت أمطار السنة قليلة، وقد يتسبب ذلك في مجاعات للسكان نتيجة سوء التغذية[2].

أما الشعير فيعتبر من الحبوب الصلبة والمقاومة أكثر من القمح للحرارة والجفاف ويستخدم الشعير في الجزائر لإطعام الأهالي والماشية، ومن جانب آخر يعد منتج مهم للتصدير، لأن سكان شمال فرنسا يتغذون عليه بالجزائر وبعضهم لا يستخدمون إلا الشعير الجزائري، ويتم حجز هذه الحبوب بشكل خاص للبيرة وللاستهلاك الحالي، وفي عام 1898 تم تصدير الشعير من الجزائر إلى شركة "دونكيرك" حيث ارتفع إلى 350000 قنطار، أما بالنسبة للأصناف الوحيدة التي تزرع في الجزائر هي الأصناف الشتوية المعروفة باسم شعير الشتاء، أما أصناف الربيع التي زرعت في فرنسا في نهاية فصل الشتاء لا تنجح في الجزائر، كما أن الشعير الجزائري يحظى بتقدير كبير من قبل مصنع الجعة في شمال إفريقيا[3].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، مرجع سبق ذكره، ص 53.

[2] شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبداية الاستعمار (1827-1871)**، ط 01، ج 01، تر: عيسى عصفور، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2013، ص 159.

[3] أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، د.ط، المطبعة العربية، الجزائر، 1931، ص 113.

فهذه الحبوب التي تكاد تكون الغلة الوحيدة تزرع على مساحة 1300000هك وتنتج 7500000 قنطارا سنويا، وإليها يرجع أكبر الفضل في حياة الجزائريين بجهات الوسط والجنوب، إلا أن المعمرين تمسكوا خصوصا بزراعة القمح الفرنسي والخارجي، وهو في طليعة المنتوجات الممثلة في البلدان الأوروبية، وهذا ما يوضحه الجدول الذي يقارن بين نسبة إنتاج القمح اللين في مختلف البلدان الخارجية[1].

إن مجموع الأراضي التي كانت تزرع قمحا بلغت 112000000هك وتنتج في السنة نحو 8500000قنطار وهو مقدار لا يفي بحاجة السكان، بينما كانت الجزائر المستقلة تصدر مل سنة كميات عظيمة من القمح، أما بالنسبة للتقنيات الزراعية فحتى سنة 1870 كان العديد من المعمرين لا يزالون يستعملون تقنيات قريبة من تقنيات الفلاحين العرب بعد أن رأوا أنهم الأكثر اقتصادا والأكثر ملائمة، فبعد استصلاح الأرض كانوا يزرعون الأرض دون تطهيرها من النباتات الوحشية وتترك بورا مرة كل سنتين، كما أن أغلبهم تمسكوا بالحرث الخفيف بواسطة محاريث بسيطة ومحاريث فرنسية، فهو أكثر مهارة في بعض العمليات المتمثلة في التمشيط والتجديل، إلا أن المعمرين كانوا يعتمدون على الري بالطريقة العربية للأراضي الأكثر عرضة للجفاف في حين كان البقية يستعملون لزراعة القمح ورعايته وحصده أحسن الآلات الحديثة نظرا لما بين أيديهم من وسائل العمل ووفرة القروض الحكومية والشركات الاحتياطية وغيرها، أما أغلب الفلاحين الجزائريين فلا يكادون يستعملون إلا أبسط الآلات، وقد أوصدت أبواب البنوك وأبواب القروض في وجوههم، فإذا ما أصابتهم ضائقة نهبت الأخضر واليابس ونكبتهم شر نكبة، أما السدود وأعمال الري وخزن المياه التي يباشر بها الجزائريون فلاحتهم الضعيفة، فالإهمال في كل شيء ذلك هو نصيب الجزائري تحت حكم الإدارة الاستعمارية[2].

ثانيا: القطن:

من المحاصيل التي أولاها الكولون اهتماما، زراعة القطن حيث كانت أول تجربة لإنتاج القطن سنة 1833 في ضيعة غربال الواقعة غرب وهران، ثم تلتها تجربة أخرى في هضاب مستغانم سنة 1835، إذ كانت تجربة ناجحة وهذا ما كشفت عنه الرسالة التي بعثها الضابط العسكري المنتدب بمزارع

[1] نفس المرجع، ص 113.

[2] شارل روبير أجيرون، مرجع سبق ذكره، ص 160.

القطن في مستغانم إلى نائب المقتصد، إذ قال "**يمكن للإنتاج أن يصل مائتي ليراه أي ما يعادل مائة كيلوغرام، إذ منحت له خمسة عشرة حتى عشرين اربنت ووفرت له الأمن والسلم**" وهذه ما يظهر رغبة الكولون الملحة في إنتاج هذه المحصول الزراعي التجاري المربح الذي يدر فوائد طائلة، فقد قدر إنتاجه سنة 1852 إلى 851065كلغ وقدر ثمن الكيلوغرام بـ 11فرنك، وفي سنة 1853 تم تقدير عدد المنتجين للقطن بـ 309 منتج وقدرت المساحة المزروعة بـ 5.10هك، وقامت الحكومة الفرنسية بإصدار مراسيم لتشجيع وتطوير هذا المنتج و كان أوّلها في 10 أكتوبر1853 والذي ينص على تنظيم مسابقة لمنتجي القطن بالإضافة إلى توزيع البذور مجانا على الكولون، بالإضافة إلى شراء الدولة للمحصول بأسعار محددة مسبقا ساهمت هذه التشجيعات في رفع الإنتاج و تطويره إذ أصبح يضاهي في جودته المحصول الأمريكي، و قد ارتفع من 50700 كلغ سنة 1854 إلى 780000 كلغ سنة 1857، و في 25 أفريل 1860تم إصدار مرسوم جديد ينص على منح جوائز للمنتجين اللذين يصدرون إلى الخارج، إلاّ أنه ابتداء من سنة 1867 بدأ المستعمر يتراجع عن سياسة الدعم والتشجيع التي كان يطبقها و بهذا تقلصت المساحة المزروعة قطنا، إذ قدرت بـ 400 هك سنة 1868 بعدما كانت 5.10 سنة 1853 ثم تراجعت إلى 300 هك سنة 1869، وبقيت على هذا الحال إلى أن بلغت مساحتها 29 هك سنة 1884 إلاّ أنه بعد الحرب العالمية الأولى استعادة هذه الزراعة نشاطها بقوة و بلغت المساحات المزروعة قطنا بـ 894.5 هك[1].

ثالثا: زراعة التبغ:

يعتبر التبغ من أهم المزروعات الصناعية، حيث كانت زراعته في الجزائر تعود إلى العهد العثماني، فالتبغ رغم جودته إلا أن محصوله كان يحتل مساحات قليلة في كل من سهول القالة وعنابة ومتيجة، واهتمت به الحكومة الفرنسية بداية من 1843 وجاء في ذلك تصريح من الوزارة المالية الفرنسية في محضر 20 جانفي 1844 ينص على أن الجزائر مؤهلة لإنتاج محاصيل جيدة من التبغ شرط استغلال التربة والمناخ، فكان ذلك إذنا بميلاد عصر جديد لبعث زراعة التبغ بالجزائر المحتلة، وكان غرض هذه الزراعة في الجزائر هو التصدير منذ أواسط القرن 19 وتحديدا في بلاد القبائل الصغرى إلى الغرب من بجاية وفي سهول عنابة وسكيكدة ومتيجة وقالمة وتلمسان ومعسكر وعين تيموشنت، حيث بدأت أولى محاولات زراعته بمنطقة سيدي بلعباس ابتداء من سنة 1850 عندما أدخلته الإدارة الفرنسية

[1] عدة بن داهة، **الخلفيات الحقيقية لتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي**، مرجع سبق ذكره، ص 245.

ضمن مشروعها الفلاحي، وأخذت على عاتقها مهمة زراعته نظرا للعائدات المالية المعتبرة التي يعود بها والتي تقدر بـ 1300 فرنك هك، وبعد سنة 1858 ارتفع الطلب الخارجي على هذا المنتوج بكثرة وخاصة أن منتوج التبغ بمنطقة سيدي بلعباس كان ذا نوعية جيدة نافست منتوجات الدول الأخرى على مستوى الأسواق الخارجية، وهو ما دفع بالسلطات المحلية بتوسيع مستثمراتها في هذا المنتوج، وكذلك العامل الأساسي الذي ساعد في نمو التبغ بمنطقة سيدي بلعباس هو احتياجه للماء ومقاومته للجفاف وقد بلغ محصول الإنتاج سنة 1856 700 قنطار من الورق بقيمة 60000 فرنك فرنسي[1].

رابعا: زراعة الكروم:

كانت الكروم موجودة في الجزائر قبل الاحتلال لكن الغرض منها هو استهلاك ثمارها فقط، وقد منعت زراعة الكروم في الجزائر المستعمرة مدة أربعين عاما لاعتراض فلاحو الكروم بجنوب فرنسا على كل توسع في هذه الفلاحة بالجزائر، فلا يحق للمستعمرة أن تنافس فرنسا بأي وجه من الوجوه، و من الظروف التي دفعت فرنسا للاستثمار في زراعة الكروم هي فشل زراعة القطن و التبغ في الجزائر، بالإضافة إلى المردود الضعيف في فلاحة القمح و تغطية العجز الكبير فاضطر المعمرون إلى استثمار رؤوس أموالهم في زراعة الكروم الذي مس القطاعات الأخرى[2].

في ظل الإمبراطورية الثانية لم تكن زراعة الكروم تغطي إلاّ مساحات متواضعة جدا أقل من 10000 هك سنة 1864، رغم أن زراعة الكروم لدى الأهالي تطورت بعد هذا التاريخ إذ ارتفعت من 3148 هك في 1864، إلى6904 هك في 1874، ونفس الوقت انتقلت فيه الزراعات الأوروبية من 6567 هك في 1864، إلى 11300 هك في 1874، بعد 1875 انهارت زراعة الكروم الأهلية و عرفت ازدهارا بالنسبة للأوروبيين سنة 1885 بسبب ظهور إصابات العنب بمرض الفيلوكسيرا، وسجلت الكروم زيادة كبيرة في المساحة والمردود بالتزامن مع تدمير مزارعه في فرنسا، حيث أصبح الطلب أقوى على النبيذ ، ولقد عرفت الفترة من 1880 – 1890 نشاط في عملية الاستبطان الحر و اتسعت فيه المساحات المزروعة كروما، حيث انتقلت هذه المساحة من 30480

[1] أحمد حسان، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية (1847-1900)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية، جامعة وهران، 2014، ص ص 73-74.

[2] هواري قبايلي، واقع العقار الزراعي الجزائري في العهد الاستعماري 1930-1982، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد 02، د.ت.ن، ص ص 168-169.

هك سنة 1881م إلى 11042هك سنة 1890 أي بزيادة تقدر بـ 79560 هك خلال 10 سنوات، فشجع ذلك حركة الاستيطان ومضاعفة عدد الكولون المهاجرين إلى الجزائر و ارتفع عددهم 334000 نسمة سنة 1876 و 36425 نسمة سنة 1901[1].

ولتشجع هذه الزراعة وتطورها لجأت الإدارة الاستعمارية إلى ربط زراعة الكروم بالقرض المالي والذي بدوره وجدت فيه الدعم والركيزة، لأن الكروم باعتباره زراعة مدارية يحتاج إلى إمكانيات مادية كبيرة لإنجاحه وخاصة خلال مواسم الإصابة بالأوبئة الزراعية وفترة الأزمات الاقتصادية الصعبة مثل: أزمة الفيلوكسيرا في الجزائر (1891 – 1900) وبهذا لجأ مزارعو الكروم إلى البنوك لتطوير ملكياتهم وخاصة بنك الجزائر الذي شجع على انتشار هذه الزراعة النقدية بشكل كبير[2].

[1] سهام مبخوتة، زراعة الكروم وإنتاج التمور في الجزائر 1870-1939، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد 11، جامعة معسكر، 2016، ص 271.

[2] نفس المرجع، ص 237.

المبحث الثاني: الحرف والمهن

المطلب الأول: أهم الحرف الجزائرية

ذكر مولود قايد أن عدد الحرفيين بالمدن الجزائرية أواخر العهد العثماني كثير خاصة في الجزائر، تلمسان، وقسنطينة وهم أشخاص بسطاء ومتواضعون ويجهدون أنفسهم في العمل ويستغلون حرفهم لقضاء وقتهم والحصول على لقمة العيش ومن أهم الحرف السائدة في الجزائر آنذاك:

أولا: الحرف الإنتاجية:

- **حرفة ضرب النقود:**

اختصت مدينة الجزائر كعاصمة مركزية للدولة بضرب العملة المحلية، دون غيرها من المدن، وكانت تقع دار السكة أو العملة قرب قصر الداي لتنقل إلى القصبة على يد الداي علي خوجة سنة 1817 وحتى لا يقع هناك تسرب للعملة أو تهاون في صنعها، اختير بعض الصناع الماهرين من اليهود للعمل بدار السكة تحت مراقبة أمين السكة، وحددت لهم مرتبات كانت تتناسب طردا مع الكميات التي يقومون بصبها من العملة، وتتمثل مهارة عمال دار السكة في المحافظة على شكل النقود، ومعيارها رغم أن دار السكة لم تتوفر إلا على آلات بسيطة كبعض الموازين، وأحجار الرحى، وقوالب صب العملة وسبكها[1].

- **حرفة البناء:**

يبدو أن حرفة البناء قد عرفت ازدهارا كبيرا عند مجيء الأندلسيين، وقدمت حرفة البناء خدمات للدولة الجزائرية الحديثة، إذ كانوا يقومون بما نصطلح عليه حاليا بالواجب الوطني، لأنهم كانوا يستجيبون لنداء الحاكم السياسي من مختلف مدن البلاد الجزائرية لتعمير مدينة إذا ما أصابتها الحرب، أو الكارثة الطبيعية[2].

- **صناعة الحرير:**

حسب ما ذكره شالر، تصنع بمدينة الجزائر العثمانية منتجات حريرية مختلفة مثل الشالات والمناديل والأحزمة، ونوع العمائم، والقماش الذي يطرز بالذهب، وغير ذلك من المنتجات التي

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، د.ط، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1979، ص ص 189-194.

[2] مصطفى بن حموش، **المدينة والسلطة في الإسلام نموذج الجزائر في العهد العثماني**، ط 01، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1999، ص 170.

تستهلك محليا، وهذه المنتجات الحريرية، أجمل وأمتن وألوانها جميلة ودائمة تباع بأسعار أغلى قليلا من مثيلاتها من المنتجات الفرنسية والإيطالية، وعموما لا توجد بضاعة أوربية تفوق المنتجات الجزائرية في هذا المجال[1].

- **نسج الصوف والألبسة والمفروشات:**

شاعت حرفة نسج الصوف في كل أرجاء البلاد الجزائرية، في المدن والقرى الكبيرة، وقد نجدها في منازل العائلات فهي حرفة عائلية، بغرض الاستهلاك العائلي فقط، وفي المعامل تعد حرفة عمومية بغرض الاتجار بها، وأشار شالر أن نسج الصوف يتم بطرق بدائية وهذا الصوف المنسوج يستعمل في نسج البرانس للرجال، والحايك والشالات للنساء، ونسج السجاد[2].

- **حرفة الطرز:** انتشرت حرفة التطريز بين العائلات بمدينة الجزائر، فهي حرفة منزلية عائلية، ارتكزت على عمل الإبرة، وهي نشاط أساسي للمرأة الحضرية، وبشأنها كتب وليم سبنسر ما يأتي: "وقد كانت المطرزات قد اختصصن في القطع الخاصة بالنوافذ، وألبسة الرأس والمحارم اليدوية، وكذلك تطريز القفطانات، والأدوات الأخرى من الألبسة الخاصة بالرجال والنساء وكذلك هذه الأعمال تشغل من وقت عملهن الكثير من الساعات وينتجن خلالها إنتاجا مرتفعا...."[3].

- **حرفة الصباغة:**

ذكر مُحَمَّد بن الأمير عبد القادر في تحفته، مقطعا عن الصباغة التي مارسها سكان المدن الجزائرية قبل وأثناء العهد العثماني قائلا: "وينزل المن من السماء على شحر البلوط، فيجمعه الناس بعد انجماده ويصبغون به، فيخرج منه اللون الأحمر الثابت، الذي لا تفوقه حمرة، ولا يؤثر في غيره من أدوات الصبغ، ويسمونه "القرمز"، ويعرف في بلاد المشرق "بالدودة" يجلبه إليها التجار من بلاد المغرب، والأندلس"[4].

---

[1] مصطفى بن حموش، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[2] نفس المرجع، ص 94.

[3] ويليام سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، د.ط، تر: عبد القادر زيادية، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980، ص ص 91-92.

[4] مُحَمَّد بن عبد القادر الجزائري، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، ط 02، ج 01، دار اليقظة العربية، 1964، ص 26.

ثانيا: الحرف الخدماتية: تعددت الحرف الخدماتية بمدينة الجزائر، وترك أمر الإشراف عليها للفئات البرانية، بحكم أنها حرف متواضعة، ويمكن ذكر أهم هذه الحرف كالآتي[1]:

حرفة الفرانين: حيث اقتصر العمل في الأفران على جماعة بني ميزاب إلى غاية 1830، أما أفران البايلك الموجهة لإعداد الخبز للجيش الإنكشاري، والعبيد فكان يشرف عليها الجيجليون بمدينة الجزائر.

حرفة النجارة: يصنعون الأبواب والنوافذ والصناديق حيث كانت تجلب الأخشاب من غابات الأوراس ومنطقة القبائل.

حرفة الحدادة: يصنعون حديد العربات وحدوات الأحصنة والبغال.

حرفة الصفارين: يصنعون الأدوات النحاسية كالأباريق ومختلف أدوات المطبخ النحاسية.

حرفة الدباغون: وهم أصحاب حرفة مريحة في قسنطينة، يدبغون جلود الأبقار والماعز، والأغنام حيث كانت تجلب الدباغة من الأوراس وبلاد القبائل.

حرفة القصابة او الجزارة كذلك احتكرها الميزابيون.

بيع الخضر والفواكه والمشروب المحلي وتعاطت هذا النوع من الخدمات طائفة البساكرة، فقد ورد أن الحاج مُحَمَّد بن مُحَمَّد البسكري كان على رأس أمانة جماعة الفكاهين عام 1609م.

حراسة الغنائم، الحمالة، الحراسة الليلية ومراقبة الشوارع وبوابات الأسواق، ...

المطلب الثاني: الصناعات الجزائرية المحلية

أهم الصناعات الجزائرية التي كانت منتشرة في العهد العثماني، والتي يمكن إدراجها في النشاطات الصناعية التالية[2]:

أولا: صناعة السفن:

شجع عليها نشاط البحرية الجزائرية وتطور عمليات الغزو البحري، وقد كانت أغلب المراسي الجزائرية تتوفر على ترسانات مجهزة لصنع السفن والقوارب وكان أهمها مراسي الجزائر وشرشال وجيجل وعنابة، حيث كان يتم صنع سفن تتجاوز حمولتها 300 طن وقد تصل في مرسى الجزائر إلى 400

[1] بلبراوات بن عتو، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف بلقاسمي بوعلام، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية، جامعة وهران، الجزائر، 2007، ص 187.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800–1830**، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-66.

طن، وهي من نوع الفرقاطات المجهزة بـ: 20 إلى 30 مدفعا، ومنذ القرن السابع عشر اختص مرسى الجزائر بصنع السفن المستديرة المقدمة والقادرة على الإبحار في أعاي البحار بفضل الفنيات التي قدمها للبحرية الجزائرية القرصان الفلامندي سيمون دانسا، وبفضل الطرق الفنية الحديثة التي استخدمها المهندس الفرنسي جوفروا أثناء فترة الوفاق الجزائري الفرنسي في عهد الداي بابا حسن، لكن صناعة السفن ما لبثت أن ضعفت لاعتمادها على اليد العاملة الأجنبية من الأسرى ولإشراف الفنيين الأجانب عليها.

ثانيا: صناعة الأسلحة:

وتشمل صناعة البنادق وسبك المدافع وتحضير البارود التي كانت تصنع بالمدن الكبرى كقلعة بني راشد وقسنطينة والجزائر، ففي مدينة قسنطينة كان يعمل بمصنع البارود عشرون عاملا، وفي مدينة الجزائر كان يوجد مصنعان أحدهما لتحضير البارود خارج باب الواد أنشأه أحد الدانويين، ويعمل به أيضا حوالي عشرين عاملا والآخر لصنع المدافع وتشكيل القنابل مقام خارج المدينة بضاحية باب الواد، هذا بالإضافة إلى الورشات العديدة التي كانت تصنع بها البنادق بمناطق بني راشد وجرجرة والقرقور والحضنة والزيبان وميزاب.

ثالثا: الصناعات التحويلية:

وتتعلق بتحضير مواد البناء، وتذويب المعادن كالحديد والفضة والزنك واستخراج الملح وصناعة العملة، وهي تنتشر في المدن الكبرى وبعض المناطق الجبلية كبلاد القبائل، وقد اشتهرت مدينة الجزائر بتنوع صناعاتها التحويلية، إذ كانت تتوفر على عدد كبير من أفران الجير والآجر ومقالع الحجارة المستعملة في بناء الحصون والأسوار، وكذلك ورشات صنع القطع الحديدية كالأقفال وأنابيب البنادق والزناد، أما في المدن الأخرى فأهم هذه الصناعات هو استخراج ملح النترات بأرزيو، وتلمسان وصنع الأدوات الفخارية والأواني الخزفية والزليج الملون والمطلي بالغراء في كل من ندرومة وتلمسان وشرشال وميلة.

رابعا: الصناعات الغذائية:

وتتوزع على أفران الخبز ومطاحن الدقيق وعصر الزيتون وتصبير الفواكه، فقد كانت مدينة الجزائر تضم العديد من هذه المطاحن والأفران التي بقيت سجلات دخلها تشهد على نشاطها مثل أفران ابن عدارة وبطحة والخندق والنصارة وغيرها[1].

خامسا: صناعة الصابون:

اختصت بها بعض المدن كقلعة بني راشد وبوسعادة التي وجد بها الفرنسيون عند احتلالهم لها أربعين صانعا للصابون، كما عرفت هذه الصناعة بعض الجهات الجبلية كبلاد القبائل ونواحي تلمسان، وقد اختص سكان جرجرة بصنع نوع من الصابون الأسود الذي يحضرونه من نفايات الزيتون ورماد شجرة الدفلة[2].

سادسا: صناعة النسيج:

تطورت على أيدي الأندلسيين الذين توارثوا الأساليب الفنية لصنع الزرابي والأقمشة والشاشية والمخمل (القطيفة)، فمن مراكز صناعة الأقمشة القطنية والكتانية نذكر مدن ندرومة ومازونة ومستغانم والبليدة والجزائر، هذا وقد اشتهرت أقمشة ندرومة بجمال ألوانها ودقة نسيجها، وكثر الإقبال على المناديل التي كانت تصنع بالبليدة وتصدر إلى مدينة الجزائر، أما صناعة المخمل والحرير فقد عرفت ازدهارا كبيرا في مدن الجزائر وشرشال واستعملت في أول العهد العثماني خيوط الحرير التي تنتج محليا من شرائق دودة الحرير "القز"، أما الأنسجة الصوفية المعتمدة على الإنتاج المحلي من الصوف، فكانت تصنع الأغطية والجلاليب والأحزمة في كل من قسنطينة وتلمسان ومعسكر التي اشتهرت بهذا النوع من النسيج.

سابعا: صناعة الجلود:

أهمها صناعة الأحذية في مدن قسنطينة والجزائر وتلمسان ومازونة وقلعة بني راشد ومستغانم، وصناعة السروج والألجمة والمحافظ بالجزائر وقسنطينة وتلمسان.

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830**، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية**، مرجع سبق ذكره، ص 68.

ثامنا: صناعة الحلي والأحجار الكريمة:

اختص بها أفراد الجالية اليهودية وبعض الحضر من الأندلسيين والكراغلة في مدن تلمسان وقسنطينة والجزائر خاصة، وقد شجعهم على مزاولتها ما كانت توفره لهم من أرباح وفوائد مرتفعة قدرت بالنسبة ليهود تلمسان بنسبة 30 إلى 50% من قيمة الحلي المصنوعة، أما الحلي الخاصة بنساء الأرياف والطبقات الفقيرة في المدن فهي لا تتعدى أدوات الزينة الفضية والنحاسية والعاجية، وقد اشتهرت منها بالخصوص الأساور التي كانت تصنع من قرون الغنم وتباع في أسواق الأرياف[1].

المطلب الثالث: مميزات الصناعة الجزائرية

اتصفت الصناعة الجزائرية بعدة مميزات عامة يمكن أن نشير إليها باختصار في النقاط التالية[2]:

كانت تعتمد أساسا على المواد الأولية المتوفرة في البلاد كالأصواف والجلود والأخشاب والمعادن المختلفة كالنحاس والفضة والرصاص والحديد والرخام، وقد اشتهرت الونشريس بمناجم الرصاص والفضة، وزكار، وبنو سليمان بجرجرة بمعادن الحديد، كما عرفت مناطق الجنوب بإنتاجها من الفضة.

لم تتجه الصناعات الجزائرية إلى التصدير الخارجي، وإنما اقتصرت على تلبية حاجات السكان المحلية.

اتصفت بكونها صناعة كمالية ترفيهية في المدن، تتميز بدقة الصنع ورقة الذوق كالأحزمة والشواشي والحلي والجواهر ....

اتصفت ببساطتها وخشونة أسلوبها بالنسبة لصناعة الأرياف، فهي موجهة لسد الحاجات الضرورية وإرضاء متطلبات العيش كالأدوات الفخارية والخشبية والطينية والأنسجة الصوفية كالجلابة والبرنوس والحايك والخيمة والزرابي والحصر والأحزمة.

استمدت طرق صنعها ومواصفاتها من تقاليد الماضي البعيد، حتى أصبحت في أغلبها ذات طابع وراثي سواء في المدن أو الأرياف، ففي المدن أصبحت ترتبط بحياة الأسرة وترابط الطائفة والأقلية، وفي الأرياف أصبحت تعكس عادات وتماسك القبيلة، وهذا ما أدى إلى اختصاص بعض المدن والمناطق والجماعات بمهن معينة وحرف مميزة.

---

[1] نفس المرجع، ص 70.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 70-71.

تسببت في انخفاض مستوى معيشة سكان الأرياف في الوقت الذي ارتفع فيه دخل سكان المدن، وذلك لغلاء المواد المصنعة وانخفاض أسعار المواد الأولية الزراعية، التي كانت المصدر الرئيسي للفلاحين.

المبحث الثالث: التجارة والمعاملات المالية

المطلب الأول: التجارة الداخلية

كانت التجارة الداخلية من مهام سكان الجزائر تتم على مستوى القرى والمداشر العمرانية الكبيرة والمتوسطة، تعقد أسواق أسبوعية خاصة بها، فتنشط التجارة خلال فصل الربيع والصيف وتنكمش فصل الشتاء بسبب البرودة وقلة البضائع والمنتجات، وبهذا الصدد يذكر أبو العيد دودو "**.... إن أسواق الجزائر لا يمكن أن تقارن بأسواق أزمير أو القسطنطينية... فأسواق الجزائر فقيرة بجانب تلك الأسواق.... والعادة ... أن الأجنبي أو الجزائري أو اليهودي، يكتري محلا .... ويعرض بضاعته ... والزوار قلما يشترون شيئا منها فالتجارة لم تكن يوما ما بالجزائر مربحة ولم تزدهر مثل ازدهارها في بقية العواصم...**"[1].

وعليه كانت التجارة تعاني الضعف خصوصا بعد انتقالها خلال بداية القرن التاسع عشر إلى أيدي اليهود بمباركة من الباشا، فعرفوا كيفية استغلال حروب الثورة الفرنسية وحاجة أوروبا للقمح وحولوا التجارة لأرباحهم الخاصة حيث قاموا بتصدير 75.000 قنطارا من القمح و60.000 قنطارا من الشعير وباعوا مثلها لعربان الصحراء، كما أصبحوا يقومون بتزويد الأهالي بما يحتاجون إليه من أقمشة حريرية وخرداوات، وسكر وشاي وحلي عن طريق المحلات التجارية في المدن أو الباعة المتجولين عبر الوطن[2].

لكن التبادل التجاري تعزز بعض الشيء أولا بفضل تشجيع الحكومة للأسواق هادفة لبسط نفوذها على سكان الأرياف عند اختلافهم في هذه الأسواق وثانيا مرور القوافل عبر الوطن نحو المشرق العربي وبلاد السودان، وأهم الطرق الرابطة بين الشرق والغرب طريق التل الواصل بين تلمسان

[1] دودو أبو العيد، **الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (1830–1855)**، د.ط، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1975، ص 62.

[2] كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، تحت إشراف دحو فغرور، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2007، ص 62.

والجزائر وقسنطينة وتونس وطريق الواحات الصحراوي، والطريق الرابط بين التل والصحراء لتسهيل التجارة[1].

فكان يتم تبادل المنتجات والمصنوعات على السواء المستورد منها والمحلي عن طريق المقايضة، وتدفع الرسوم المفروضة في المدن وتسلم لمصالح الإدارة، أما في الريف فتدفع قبائل الرعية العشور والزكاة والحكور[2].

المطلب الثاني: التجارة الخارجية

أما التجارة الخارجية فكانت تتم مع تونس والمغرب والأقطار العثمانية بالمشرق وكذلك مع الدول الأوربية حيث تصدر الجزائر إلى الخارج القمح والشعير والخضر وسفينة أو سفينتان من الزيت والشمع والصوف والجلد .... ويخرج من العاصمة الجزائر كل سنة إلى أوروبا نحو 08 آلاف قنطارا من الصوف الوارد من التيطري، ويخرج من مرسى عنابة 12 ألف قنطارا من الصوف ومن مرسى الجزائر نحو 25 ألف جلد، يبلغ ثمنها مائة ألف ليرة (700000 فرنك)، وسنة 1788 خرج من مرسى الجزائر، عنابة وأرزيو 150 ألف حمولة من القمح والشعير والخضر ...، ونلاحظ أن المواصلات هي العصب الحساس في عملية التجارة خاصة البحرية منها، فقد ظلت الجزائر الميناء الرئيسي ومركز النشاط الاقتصادي وكانت قسنطينة في المرتبة الثانية من الأمية وذلك لوقوعها في مركز السهول العليا المنتجة للأنعام وأجود الخيول البربرية ومنها تصدر إلى الأسواق الأوربية عبر موانئ القالة وبجاية وكذلك وهران وعنابة التي شهدت نموا مطردا فكانت عنابة أكبر مصدر للجلد والصوف والزبدة والتمور....[3].

وفي المقابل كانت أهم مدينة تستقبل المنتجات الجزائرية هي مرسيليا كما بعض الشركات بامتياز صيد المرجان في ساحل إقليم قسنطينة، وهي بدورها تبيع الرخص للصيادين الايطاليين والاسبان ولقد واجهت هذه الامتيازات الفرنسية عقبات من خلال مزاحمة اليهود لها باحتكار تصدير القمح من طرف بكري وبوشناق أثناء توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية[4].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر في تاريخ العهد العثماني**، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[2] مُحَمَّد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، د.ط، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1972، ص ص 64-65.

[3] ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر في تاريخ العهد العثماني**، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[4] سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال**، مرجع سبق ذكره، 1982، ص 155.

أما عن التجارة مع بلاد السودان فاقتصرت على الحاجات الضرورية للعيش إلى جانب المواد الكمالية مقابل استراد العبيد والتبغ وريش النعام، وكانت الجزائر تنتج محصول الدخان وهو أجود الأنواع خاصة بعنابة ويرسل منه إلى تونس وطرابلس، وأهم واردات الجزائر من الدول الأوروبية هي العطور والمصبرات والأسلحة والأقمشة ومواد البناء والقهوة والورق والحديد ... وكان لليهود دور كبير في رواج هذه المنتجات في السوق الجزائرية على حساب المنتجات المحلية إلى جانب هذه رواج الصناعة التونسية في الشرق الجزائري[1].

المطلب الثالث: العملة

أولا: العملة المحلية:

كان للرواج التجاري وتعدد المتعاملين الأجانب مع الجزائر أثر كبير في قيام نظام نقدي متميز تنوعت فيه السكة من حيث خاماتها، ومقاساتها واختلفت أسماؤها وقيمتها، ومراكز سكها كما شهدت تحولات عميقة في طرازها ونقوشها الكتابية والزخرفية، حيث سكت الجزائر في عصر البايلربايات (1518-1587م) أنواعا مختلفة من النقود سواء الذهبية أو الفضية وكذا النحاسية غير أنها انحصرت في طرازين مختلفين هما[2]:

1. **النقود المضروبة بمدينة تلمسان:** وكان هذا النوع من النقود يضرب بدار السكة الموجودة بمدينة تلمسان حتى أوائل القرن 17، ومرت النقود المضروبة بدار السكة بتلمسان بمرحلتين[3]:

1.1. المرحلة الأولى: وفيها حافظت النقود على طرازها الزياني شكلا ومضمونا وهذا قبل سقوط تلمسان بيد العثمانيين سنة 962هـ/1554م وفي هذه المرحلة كانت المدينة والحكم الزياني فيها واقعا تحت النفوذ العثمانيين وهذا قبل سقوط تلمسان بيد العثمانيين سنة 1554م، وهذا ما تشير إليه النصوص التاريخية.

2.1 المرحلة الثانية: تبدأ هذه المرحلة بانضمام تلمسان للإيالة والقضاء على الحكم الزياني بها سنة 962هـ/1554م، حيث تحول سك النقود المضروبة بدار السكة بتلمسان بعد هذا التاريخ إلى

[1] أحميدة عميراوي، **علاقات الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال**، د.ط، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 2002، ص 34.

[2] يمينة درياس، **السكة الجزائرية في العهد العثماني**، ط 01، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 90.

[3] نفس المرجع، ص 90.

الطراز العثماني من حيث مضمونه مع محافظته على شكله الزياني، وتستمر هذه المرحلة إلى غاية الربع الأول من القرن 17 لتتوقف دار الضرب بتلمسان تماما عن النشاط نتيجة الإهمال.

2. النقود المضروبة بمدينة الجزائر:

سار النظام النقدي الجزائري في بداية العهد العثماني، على القاعدة التي سارت عليها نقود العثمانيين المشتملة على النقود الذهبية، والفضية، والنحاسية، وكانت العملة الجزائرية تسك وفقا للمحتوى المعدني في القيمة والوزن الموضوعين حسب المعيار الرسمي في إسطنبول، وظلت النقود المضروبة بدار السكة في مدينة الجزائر تضرب باسم السلطان العثماني منذ إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية 1518م إلى غاية الاحتلال الفرنسي سنة 1830م، ولكل من هذه النقود الذهبية والفضية والنحاسية مسمياتها وأجزاؤها ومضاعفتها[1].

ثانيا: العملة الأجنبية:

إن النقود التي كانت تستعمل في الجزائر خلال العهد العثماني لم تكن محلية الصنع كلها بل كانت على صنفين عملة محلية وعملة مستوردة ذات أصل أجنبي[2]، وتوجد بالجزائر عملات مثلما توجد لغات البلدان المسيحية، وكان أهم تلك العملات العملة الإسبانية في الغرب الجزائري، والعملة التونسية بالشرق الجزائري، وكانت العملة الأجنبية عن الجزائر والمتداولة في أسواقها وتجارتها العملة المصرية والبندقية[3].

وقد أشار "هايدو" إلى تنوع العملات الأجنبية المتداولة بالجزائر، وذكر أن هناك عملات مختلفة من المناطق الأوربية والإسلامية كانت متداولة في الجزائر[4].

ومن أسباب انتشار النقود الأجنبية بأيالة الجزائر تعاملها مع الشركات الأجنبية، وحصولها على الإتاوات والهدايا الدولية، وكذا إجراءات افتداء الأسرى المسيحيين التي وفرت كميات كبيرة من النقود الأجنبية بالجزائر[5].

---

[1] وليم سبنسر، مرجع سبق ذكره، ص 153.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية**، مرجع سبق ذكره، ص 179.

[3] عبد العزيز محمود لعرج، السكة الجزائرية في مرحلة الانتقال والعهد العثماني، مجلة البحوث التاريخية، جامعة الجزائر، العدد 02، 2011، ص ص 47-89.

[4] عبد القادر فكاير، **الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية وآثاره**، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 255.

[5] ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية**، مرجع سبق ذكره، ص 183.

كما كان لغنائم الجهاد البحري أو ما يسميه البعض "القرصنة" دور كبير في وفرة وانتشار النقود الأجنبية بالإيالة الجزائرية، ويضاف إلى ذلك الحملات البحرية التي كانت تشنها الدول الأوروبية على مدينة الجزائر ودورها في انتشار العملات الأجنبية، غير أن ضعف العملة المحلية يعتبر السبب الرئيسي في انتشار النقود الأجنبية بالجزائر خلال العهد العثماني[1].

المطلب الرابع: الطرق والمواصلات

كانت الطرق في الجزائر خلال الحكم العثماني بدائية أقرب إلى الدروب منها إلى الطرق وغير آمنة أهمها: طريق الجزائر، قسنطينة، وهران، واعتمد فيها النقل على البهائم مما سبب في عزل مناطق القطر على بعضها البعض وتراجع الاتصالات والمبادلات التجارية[2].

وكانت الجزائر تشكو كثيرا من النقص في الطرق والمرافق الضرورية لإيواء المسافرين وهذا الأمر بمثابة عائق في تنظيم التبادل التجاري على المستوى الخارجي، إضافة إلى عدم تنوعها وطولها جعل غير المستطاع نقل السلع لمسافات بعيدة وبيعها بالأسعار الزهيدة آنذاك لأن التجار لا يتحملون عناء نقلها، ولكن بدخول الاستعمار الفرنسي إلى الجزائر أعطوا أهمية كبيرة للطرق والمواصلات باعتبارها أنها العنصر الأساسي من أجل التوسع وغاية الاستعمار الفرنسي لتحقيق أهدافهم التي تتمثل في تسهيل عملية نقل قواتهم العسكرية وذلك من أجل توفير ظروف الاستقرار في المراكز العسكرية التي أنشأوها، ويهدفون أيضا إلى ربط مستعمراتهم المختلفة ببعضها البعض في الشمال والغرب والوسط يسعون إلى خدمة التجارة الفرنسية وفتح الأبواب لها في كل أسواق إفريقيا[3].

تعددت شبكة الطرق في الجزائر لتتكون من ثلاث طرق أساسية ورئيسية تنطلق كلها من العاصمة نحو اتجاهات مختلفة منها طريق الجزائر–قسنطينة وطريق السلطان من الجزائر إلى المدية وكذلك طريق تتوغل نحو الصحراء، كما نجد طرق أخرى تربط البلاد بكل من تونس والمغرب وليبيا والسودان ونذكر منها: الطريق العرض في الشمالي ويربط تونس بفاس مرورا بمدن الكاف وقسنطينة وسطيف، الطريق العرضي في الأوسط: يربط قفصة بمدينة فكيك مرورا بمدينة بسكرة والأغواط والبيض، الطريق العرضي

[1] صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي (1514–1830)**، د.ط، دار هومة للنشر، الجزائر، 2012، ص 344.

[2] بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1962**، د.ط، دار المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 25.

[3] سليم زاوية، أحميدة عميراوي، محمد السعيد قاصري، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1814–1916**، د.ط، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2009، ص 17.

في الجنوبي يربط نفطة بتافيلالت مرورا بأهم واحات الجزائر، وهذا ما ميز سياسة فرنسا حيث أنها تعتمد عل الطرق الاستراتيجية التي تستجيب للاحتياجات نفسها نفسه[1].

وبعد الغزو الفرنسي للجزائريين أجبر الجيش الفرنسي على بناء شبكات الطرق المحملة حول العالمية بتتبع الطرق الاستراتيجية للأتراك، حيث تم تقسيم شبكات الطرق من حيث التصنيف ونجد منها: الطرق الإمبراطورية والطرق الاستراتيجية والطرق المقاطعة والطرق الداخلية للدائرة والطرق الداخلية للبلدية، كما حاول الاستعمار بكل مجهوداته للقضاء على تجارة القوافل وتم إنشاء العديد من الطرق حيث أصبحت السلع الصحراوية تنقل عن طريق العربات والشاحنات مما أدى إلى ضعف التبادل التجاري بين الشمال والجنوب، وقد اكتسبت الطريق الرابطة بين قسنطينة وبسكرة أهمية كبيرة من قبل المعمرين من حيث كونه وسيلة استيطان فعالة إذ مكن من إنشاء سلسلة من القرى والتجمعات السكانية[2].

[1] مُحَّد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، ط 01، ج 01، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837-1939، دار هومة للنشر، بوزريعة، الجزائر، 2009، ص 325.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للأوضاع الاقتصادية للجزائر بداية الاحتلال الفرنسي خلال كتاب حمدان خوجة توصلنا إلى أن الوضع الاقتصادي في هذه الفترة كان ضعيفا جدا مما أثر على المجتمع، لكن بالرغم من هذا كان للجزائر إمكانيات اقتصادية كبيرة في المجال الزراعي كالأراضي الخصبة في كل أنحاء الإيالة، وإمكانيات صناعية من خلال توفر المواد الأولية كالإنتاج الزراعي المتنوع والثروات الطبيعية الكثيرة، وكانت الجزائر أكبر دولة مصدرة للحبوب في الضفة الغربية للبحر المتوسط

الفصل الثاني:

الأوضاع الاجتماعية للجزائر نهاية العهد العثماني

المبحث الأول: السكان والتركيبة الاجتماعية

المبحث الثاني: التعليم والصحة

المبحث الثالث: العادات والتقاليد

تمهيد :

عرف المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني امتزاجا وتنوعا في تركيبته الاجتماعية، وقد انقسم إلى مجموعتين أساسيتين هما سكان المدن الذين يمثلون نسبة ضئيلة مقارنة بالعدد الكلي للسكان وهم يتكونون من مجموعات طائفية وحرفية تتميز كل مجموعة عن الأخرى من حيث وضعيتها الاجتماعية ونشاطها الاقتصادي وعلاقتها بالدولة. وسكان الأرياف الذين يؤلفون غالبية سكان الإيالة الجزائرية، وقد تم تصنيفهم إلى عدة قبائل وذلك حسب علاقتهم بالحكام وعلاقتهم ببعضهم البعض وطريقة حياتهم. ورغم تنوع الفئات الاجتماعية المكونة المجتمع الجزائري إلا انه كان يشكل طبقة واحدة متماسكة خال من الطبقية بالمفهوم السائد في أوروبا خلال العصور الوسطى .وقد كانت الحياة الاجتماعية بالجزائر خلال العهد العثماني لها مميزاتها وطابعها الخاص حيث تجلت مظاهرها من خلال العادات والتقاليد و التطور والازدهار في المباني السكنية إلى جانب هذا وجود مرافق عمومية تلبي حاجيات مرتاديها بالإضافة إلى إسهامات الفئات الاجتماعية في ميادين الحياة.

المبحث الأول: السكان والتركيبة الاجتماعية

المطلب الأول: احصائيات السكان

قبل التطرق للعناصر المكونة للمجتمع الجزائري نتعرف على عدده، حيث أن حمدان خوجة حدده بـ 10 ملايين نسمة قبل الاحتلال الفرنسي[1]، لكن اختلف في هذا مع المؤرخين خاصة الأجانب منهم فيذهب القنصل الأمريكي "وليام شالر" الذي كتب عن الجزائر قبل احتلالها بأربعة سنوات بـ 50 ألف نسمة، وقدرها الدكتور "شاو" بـ 100 ألف نسمة ويذكر "بيليسي دير ينو" الذي كتب عن الجزائر خلال السنوات الأولى من الاحتلال بلغ عدد سكان الجزائر حوالي 250ألف واللجنة الإفريقية قدرتهم بـ 35 ألف إلى 40 ألف نسمة في مدينة الجزائر وحدها واعترفت اللجنة أن الاحتلال تسبب في هجرة كثير من الأسر الجزائرية ما جعل عدد السكان ينخفض في مدينة الجزائر إلى 25 ألف نسمة وهذا رغم وصول 4000 أوروبي، ولا ندري أي منها الحقيقة[2].

المطلب الثاني: عناصر تكوين المجتمع

قسم حمدان خوجة المجتمع الجزائري حسب المناطق المقيمين بها، حيث يذكر في كتابه المرآة أن الإيالة الجزائرية بها المدن والقرى التي يوجد بها أغلبية السكان، وهذه المنطقة ثرية جدا حسب رأيهم ويطلق على سكانها البدو ينقسمون إلى نوعين هما: العرب والبربر (القبائل)[3].

أولا: طبقة العرب:

ويسكنون في السهول وأصلهم من الشرق ولغتهم العربية[4]، وجاءوا مع الفتح لبلاد المغرب العربي ولم يكن عددهم في الأول كبير، إلا بعد الهجرة التي كانت في 444هـ لقبيلة بني هلال وبني سليم من صحراء شرق النيل إلى المغرب العربي، وهم حسب حمدان ينقسمون إلى قسمين: أهل التل وأهل الصحراء، ويمكن أن نضيف لهم أهل المدن وهذا استنادا لما ذكره في كتاب "المرآة"[5]:

---

[1] حمدان خوجة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، مرجع سبق ذكره، ص 149.

[3] حمدان خوجة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[4] نفس المرجع، ص 15.

[5] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1982، ص ص 28-29.

أ. أهل التل:

يسكنون بالجبال الصغيرة وهم متعصبون، يهتمون بالزراعة أما بالنسبة لمساكنهم فهي الخيام المصنوعة من الوبر، ووصف لنا حمدان خوجة الخيمة شكلا ومضمونا فمن الخارج حسب وصفه تبدو مكورة الشكل، وكبر أو صغر الخيمة يرجع إلى ثراء صاحبه أو عدم ذلك كما ان من خلال الأوتاد يعرف حالة الملك للخيمة إن كثرت فهو غني إن قلت فهو فقير[1].

يعين قائد على دواوير العرب من قبل الباي أو آغا الناحية التي يتبع لها الدوار ومهمته جمع الضرائب والعمل على تنفيذ القوانين والقرارات التي تصدرها الحكومة[2].

لباس العرب:

بالنسبة للرجال يلبس حايك يربط في نهايته في الرأس بحبل مثل العمامة والأغنياء يربطون بالحايك منديل من قطن أو حرير للتميز أو حتى لا يضيع، وهو معطف في النهار وغطاء بالليل ويصنع من الحرير أو الصوف الأبيض أو الأحمر، وتحته ما يسمى القندورة من قماش قطني، ينتعلون أحذية مصنوعة في القرى، أما النساء فيلبسن الحايك المصنوع من القطن للصيف والصوفي للشتاء ويضعن على خصرهن حزام من الصوف أو الوبر[3].

أكلهم:

طعامهم من القمح والشعير الذي يصنع به الخبز، والزبدة التي يحضرون بها الطعام وعيشتهم معتدلة ومنتظمة، فلا يأكلون اللحم إلا في بعض المرات أو عند حلول ضيف، فهم يكرمون الضيف فيقدمون له الكسكسي، وحسب "شالر" يفتل حبات صغيرة في قصعة مصنوعة من الخشب ويوضع في الكسكاس يفور ويرفق بمرق الخضراوات أو الأعشاب الحلوة.

ب.أهل الصحراء:

يذكر حمدان عن هؤلاء أنه لم يزرهم، وهو يروي لنا ما حكي له عنهم، أصلهم عربي عددهم كبير ويتولى الزعامة القائد وهي متوارثة من الأب إلى الابن ويزعم أنهم ينحدرون من النبي داود، يعين قائد لكل ألف خيمة، وتعيين مشايخ الصحراء من اختصاص باي قسنطينة ويوضع تحت تصرف الشيخ

[1] حمدان خوجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 33-34.

[2] نفس المرجع، ص 35.

[3] نفس المرجع، ص ص 31-32.

الواحد عشرين خيمة من الجنود الأتراك وكل دواوير الصحراء كانت بقيادة الشيخ الذوادي بن قانة، وهم غير مستقرين فلا يبقون في المكان أكثر من شهر، ويحبون الخيل ولها مكانة خاصة عندهم وقال خوجة أنهم يقدمون لها حليب الناقة، حيث أنهم يملكون أجودها، وهم شجعان أكثر من سكان التل، حتى أن الواحد من أهل الصحراء يساوي عشرة من سكان التل[1]. والصحراء تقع في جنوب الجزائر ويفصل بينها وبين التل جبال شاهقة، خلف هذه الجبال توجد الصحراء بقسميها الحمادة وهي المناطق التي بها الحصى والصخور، والعرق مناطق الكثبان الرملية[2].

ج. أهل المدن:

في هذه المدن الجزائرية كان يسكن العرب وغير العرب من بربر وأندلسيين وأتراك ويهود وغيرهم من الأجناس[3].

ثانيا: طبقة البربر:

بالنسبة للرجل البربري حسب حمدان خوجة، لباسهم يشبهه بالكيس به ثقب في الوسط لإخراج الرأس، وثقبين من الجانب لإخراج الذراعين، عريض حوالي ذراع وطوله إلى منتصف الساق مصنوع من الصوف الأسود، أما الأغنياء فيلبسون فوقه البرنوس[4]. ويذهب ابن خلدون إلى أن الأمازيغ أو البربر من أبناء أمازيغ بن كنعان بن حام وأصلهم من بلاد ما بين النهرين (آسيا) ثم هاجروا إلى بلاد المغرب وقد اختلطوا بالفينيقيين الذين لغتهم تشبه اللهجة العامية المستعملة في بلادنا اليوم فاستعمل معهم البربر هذه اللغة وأصبحت لغة التعامل والعلم بينهم وهذا قبل فجر الإسلام بنحوي 1700 سنة، وأكبر تجمع للأمازيغ يوجد في جبال جرجرة أو ما يعرف ببلاد القبائل الكبرى وأهم قبيلة "قبيلة زواوة" وتقع شرق مدينة الجزائر[5]. ولباس المرأة البربرية يتمثل في الحايك مصنوع من الصوف، الذي يكف بقطعة قماش حمراء اللون أو زرقاء، والغنيات من النساء يغطين رؤوسهن بمنديل من كتان أو قطن، أما

[1] حمدان خوجة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] أحمد توفيق المدني، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

[3] حمدان خوجة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[4] نفس المرجع، ص 23.

[5] أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص 32-33.

طعامهم فهو خبز الشعير وزيت الزيتون والتين المجفف والحليب، واللحم لا يأكلونه إلا إذا حل ضيف، لأن القبائل يكرمون الضيف، وأيضا يعرفون حق الجار، الذي له نصيب من طعام الضيف[1].

ثالثا: فئة الأتراك:

هذه الفئة الاجتماعية انحصر دورها في الحكم، فهم من كانوا يديرون دواليب الحكم، لكن كيف وصل الأتراك إلى الجزائر؟ وصلوا عندما كان الأندلسيين يتعرضون للاضطهاد من الاسبان، فكلف الباب العالي "خير الدين باشا" بنجدة هؤلاء المسلمين، فأنقذهم وجاء بهم من السواحل الإسبانية إلى جيجل وبجاية وغيرها من المدن، فعندما رأى الجزائريين ما قام به الأتراك من أجل مسلمين الأندلس، استقبلوهم بحفاوة وحماس وعينوا لهم القصبة ليستقروا بها[2].

رابعا: فئة الكراغلة:

هم أبناء الأتراك المتزوجون من الجزائريات، إلا أنهم أبعد عن الوظائف الحكومية، وهذا لأن الكراغلة تآمروا ضد الأتراك وأرادوا طردهم من الحكم والاستيلاء عليه وكان هذا عام 1630م، إلا أنهم لم ينجحوا في ذلك واستطاع الأتراك القضاء على هذا التآمر، ومنذ ذلك الحين لم يعد الأتراك يثقون بالكراغلة، ومن الفئات التي سكنت الجزائر اليهود الذين سيطروا على التجارة فيها، والأندلسيين الذين كانوا يفرون من اسبانيا واستقروا بمدينة الجزائر[3].

المطلب الثالث: التركيبة الاجتماعية

يشكل أغلبية السكان بنسبة 95% سكان الأرياف وهم جزائريون الأجواد، المرابطون، أهل الرعية، وأهل المخزن:

الأجواد:

أو النبلاء وهم الذين فرضوا نفوذهم أو حتى سلطتهم في منطقة من المناطق تتسع وتضيق حسب وضعية السلطة المركزية التركية ولم يكن أمام الأتراك إلا الاعتراف بنفوذ هؤلاء الأجواد وفي الكثير من الأحيان يعلنون عليهم الحرب أو يؤججون الصراعات داخل عائلاتهم فيناصرون صفا ضد صف حيث اضطرت السلطة التركية التعاون مع هؤلاء في الكثير من المناطق كما هو الشأن مع الدوادوة والأحرار

[1] حمدان خوجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-25.

[2] حمدان خوجة، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-71.

[3] نفس المرجع، ص ص 70-71.

وغيرهم في شرق الإيالة خاصة، ولقد كان القادة الأجواد أسيادا في مناطق نفوذهم يوجبون الضرائب ويفرضون أعمال السخرة ويجمعون الغنائم دون تدخل مباشر من السلطة المركزية[1].

المرابطون:

انتشرت هذه الطائفة منذ بداية القرن الخامس عشر وتواصلت في العهد التركي بقوة، فتشير إحصائيات " أورد لويس رين " التي تعود إلى سنة 1880م أن عدد العائلات المرابطية بلغ حوالي 115 عائلة، حيث كان هناك تعاون بين السلطة التركية والمرابطون في نقل الأموال عبر الطرقات غير الآمنة ففي أوائل القرن 19م كان المقراني مرابط جيجل مثلا مكلفا بنقل أجرة الجنود من قسنطينة إلى مدينته، ويروي حمدان خوجة أن الأمن اختل بعد دخول الفرنسيين إلى مدينة الجزائر خاصة بعد أن اعتقل المحتلون مرابط القليعة الذي كان أكثر المرابطين تأثيرا في المنطقة وهو الذي كان يحمي المسافرين ويدفع السكان البعيدين إلى الإتيان ببضاعتهم وذلك بأن يحفظهم من جميع أنواع الشتم، لقد أصبح اعتقال هذا المرابط مصيبة على المنطقة، إضافة إلى ذلك نجد أنه نصح الأتراك بحسن معاملة المرابطين حتى يتمكنوا من السيطرة على الجزائر حيث صاروا يقدمون الامتيازات للمرابطين وكانت هذه من أبرز الوسائل التي استعملها الأتراك لكسب ود المرابطين[2].

أهل الرعية:

هم أفراد الشعب الذي يمكن لأهل المخزن استخدامهم وتجنيدهم في كل وقت فهم تحت تصرف أهل المخزن ورهن أوامرهم، ونجدهم من القبائل التي لم تحض بأي امتياز من السلطة التركية وكانت تدفع الضرائب والرسوم المختلفة، كانت وضعيتها أسوء من وضعية تلك القبائل التي لم تخضع للسلطة المركزية لأنها كانت تقطن مناطق وعرة يصعب على القوات التركية أن تتواجد فيها بصفة دائمة[3].

أهل المخزن:

وهي مجموعة سكانية لها صيغة فلاحية وعسكرية وإدارية، ولم تكن جماعات المخزن تشكل قبائل بمعنى الكلمة إذ كانت متفرقة مثل: في الغرب هاشم، وفي الشرق الحراكتة وبلاد القبائل عمراوة وهي

[1] صالح عباد، مرجع سبق ذكره، ص 556.

[2] حمدان خوجة، مرجع سبق ذكره، ص 561.

[3] نفس المرجع، ص 564.

علاقات قائمة على علاقات الدم والقرابة فعلى سبيل المثال قبائل المخزن العبيد التيطري أو بلاد القبائل، تشكلوا في جماعات سكانية أصبحت مع الوقت قبائل[1].

المبحث الثاني: التعليم والصحة

المطلب الأول: التعليم

تميزت الجزائر خلال العهد العثماني بظهور مؤسسات ثقافية، تعليمية، دينية ومن بينها الكتاتيب والمساجد والمدارس، والتي كان لها أثر كبير على الحياة الثقافية من خلال نشر التعليم ومعالم الدين الإسلامي والقضاء على الأمية، فهي بمثابة شاهد عيان على ثقافة المجتمع الجزائري والتي نوضحها كما يلي:

1. الكتاتيب:

عرفها أحمد الأزرق أنها ذلك المكان الذي يتلقى فيه التلميذ دروسه الأولى والتربية الأساسية على يد الشيخ، فهي أقل وحدة لتعليم الابتدائي، وهي مأخوذة من كتاب وجمعها كتاتيب والكتاب نوعان: بدوي ويسمى الشريعة وهي عبارة عن خيمة تخصص للتعليم، أما الحضري فيسمى السيد أو المكتب[2]، كانت الكتاتيب تبنى منفصلة عن المساجد من أجل الحفاظ على نقاوتها ونظافتها وتميزت ببساطة المبنى، إذ تنشأ منفردة في شكل مجمعات من البيوت مختلفة الأحجام والأشكال، ومعلميها كانوا من طبقة فقيرة يقومون بتعليم القرآن قصد الحصول على لقمة العيش[3].

2. المساجد:

المسجد هو مفعل بالكسر، اسم لمكان السجود، والمسجد بكسر الجيم مفعل من سجد يسجد بكسر الميم، الذي يعني الحمرة والتي تعني الحصيرة الصغيرة وهو كل موضع يتعبد فيه، والمسجد هو المركز الأول للإشعاع العلمي والروحي، وهو مؤسسة ثقافية تعليمية ودينية، ولقد ذكرت كلمة المسجد في القرآن الكريم عدة مرات، وكثيرا ما تختلط على الباحث اسم الجامع والمسجد والتداخل ليس في

---

[1] مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج 03، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص 293.

[2] أحمد البحري، **الجزائر في عهد الدايات (دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية)**، د.ط، دار الكفاية، الجزائر، 2013، ص 155.

[3] أحمد مريوش، **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، د.ط، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص 18.

الاسم فقط، بل في الوظيفة، فالجامع اصطلاحا أكبر حجما من المسجد، فهو الذي تؤدى فيه الصلاة الجامعة أو الجمعة أو صلاة العيدين وكثيرا ما كان يسمى جامع الخطبة[1].

وكان الاهتمام بتأسيس المساجد والعناية بها كبيرا خلال الفترة العثمانية، إذ نجد الحكام وعامة الشعب يساهمون في تشييدها، وتتعدد تسميات المساجد في الجزائر فمنها ما يسمى باسم مؤسسها، ومنها ما أطلق عليه الوكيل المشرف عليها وأحيانا تسمى باسم الولي الصالح الذي دفن فيها، وقد كانت المساجد منتشرة في جميع أرجاء القطر الجزائري، فقد قدر هايدو الإسباني عدد المساجد في مدينة الجزائر سنة 1581م بمائة مسجد ومن أهم مساجد الجزائر خلال الفترة العثمانية نذكر الجامع الأعظم ويسمى بالجامع الكبير وهو أعظم مسجد بالعاصمة تبلغ مساحته حوالي مائتي متر مربع[2].

3. المدارس:

المدارس العلمية مؤسسات ثقافية تتمثل وظيفتها بصورة أساسية في تعليم مختلف العلوم الدينية وغير الدينية، عرفها أبو راس الناصري بقوله بأنها هي التي تبنى لدراسة العلم أي تعليمه وتعلمه، فهي أمكنة خصصت لإلقاء الدروس بها، وكانت منتشرة في بعض المدن الجزائرية الرئيسية الكبرى مثل: قسنطينة، الجزائر، وهران...، وكانت بهذه المدارس غرف يسكنها الطلبة الغرباء الوافدين من مناطق أخرى[3].

جرت العادة أن تؤسس هذه المدارس بجوار المسجد نظرا للصلة الوثيقة بين الدين والعلم، فهي عديدة ومتنوعة فهناك من تضم مئات الطلبة وعشرات الأساتذة، وقد تعددت أهداف المدرسة كما تعددت مواردها فهي تارة تزود الدولة بما تحتاج إليه من قضاة ومفتشين وغيرهم من موظفين، وتارة أخرى كانت أحوال مغايرة فالمدارس كانت تنتج أناسا يرفضون الممارسات السياسية[4].

---

[1] خيرة بن بلة، المنشآت الدينية بالجزائر خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الآثار الإسلامية، عبد العزيز لعرج، قسم التاريخ، كلية الآثار، جامعة الجزائر، 2008، ص ص 32-33.

[2] نقولا زيادة، إفريقيات **دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي**، ط 01، مؤسسة الريس للكتب، لندن، 1991، ص 207.

[3] سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج 1، مرجع سبق ذكره، ص 280.

[4] أحمد البحري، مرجع سبق ذكره، ص 165.

كانت المواد التي يدرسها أساتذة المدارس، تحفيظ القرآن الكريم وتفسيره إضافة إلى العلوم التجريبية كالفلك والحساب وعلوم اللغة والأدب كالنحو والصرف والبلاغة، ومن أشهر المدارس في الجزائر[1]:

أ. مدرسة مازونة:

من أقدم المدارس وأشهرها تأسست في العهد العثماني، اشتهرت بالفقه والحديث وعلم الكلام، فقد كانت على درجة كبيرة من الأهمية، وكان لها نظام راسخ وتقاليد متينة، استمدتها من صلتها بالتعليم في الأندلس والمغرب الأقصى.

ب.مدرسة قشاشية:

من أشهر المدارس في العاصمة، ساهمت مساهمة كبيرة في نشر التعليم الابتدائي والثانوي وحتى العالي، بالإضافة إلى جامع الكبير ومدرسته العليا فكانت دروسه كثيرة يقوم بها أبرز العلماء.

ج. مدرسة مُحَمَّدية:

ذكرها أبوراس بأم عسكر التي اشتهرت في عهده، وهذه المدرسة هي التي أنشأها الباي مُحَمَّد الكبير، حيث بنى المدرسة والمسجد ووصفهما الكثير من الشعراء[2].

د. المدرسة الكتانية:

أنشأها صالح باي وخصص لها أوقاف كثيرة اشتملت على أساتذة وطلبة، بها نظام داخلي دقيق يضبط أوقات التدريس والتغيبات وعدد أحزاب القرآن المتلوة كل يوم، تضم المدرسة قسمين قسم يستقبل الأطفال من سن ست سنوات إلى ثلاثة عشر سنة تعلمهم مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن، والقسم الثاني يستقبل الطلبة من أربعة عشر سنة فما فوق.

المطلب الثاني: الأمراض والأوبئة

عرفت الجزائر انتشارا فاحشا وخطيرا للأوبئة والأمراض خلال الفترة الاستعمارية حيث فتكت بعدد كبير من سكانها، وسوف نحاول تسليط الضوء على أشهرها:

[1] منال شريط، سهيلة حمو، التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، تحت إشراف عبد الله مقلاتي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مُحَمَّد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019، ص 12.

[2] منال شريط، سهيلة حمو، مرجع سبق ذكره، ص 12.

أولا: الأوبئة:

1. وباء الكوليرا:

يعد وباء الكوليرا من أخطر الأوبئة التي ضربت الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية خاصة في القرن التاسع عشر، ويمكن تعريف الكوليرا بأنها مرض خطير تسببه بكتيريا وبائية تصيب الأمعاء الدقيقة، وتتمثل أعراضه في الإسهال الشديد، وكان أول ظهور لوباء الكوليرا بمدينة الجزائر في شهر جويلية 1832، إذ تم تسجيل 232 حالة كوليرا، وما يجدر الإشارة إليه أن وباء الكوليرا الذي اجتاح مدينة الجزائر عام 1832 هو عدم اجتياحه لمدينة وهران وضواحيها، إذ أشار رئيس المكتب الصحي لوهران أن الصحة كانت جيدة بهذه المدينة إلى غاية 5 جانفي 1834 حيث اجتاحت الكوليرا مدينة وهران متسببة في عدد كبير من الضحايا حيث انتقلت إليها العدوى عن طريق المهاجرين القادمين من إسبانيا وجبل طارق[1].

2. وباء الطاعون:

من أخطر السنوات التي عرفت فيها الجزائر وباء الطاعون كان طاعون السبع سنوات (1816-1822)، حيث اختفى هذا الوباء من البلد مع نهاية سنة 1822، ولم يعد للظهور إلا خلال فترة الاحتلال الفرنسي وكان طفيف مقارنة بفترة الحكم العثماني، حيث لم يظهر بتاتا طول المرحلة السابقة، إلا أنه ظهر سنة 1835 بقسنطينة مخلفا 1500 ضحية، حيث اجتاح مدينة وهران بسبب الحملات العسكرية الفرنسية ثم انتقل إلى عمالة الوسط ثم وصل إلى عمالة الشرق قسنطينة[2].

3. وباء التيفوس:

أحد أخطر الآفات التي عرفتها الجزائر بعد الطاعون والكوليرا، وهو مرض معدي ابتليت به الجزائر في شكل وباء مستوطن، وتعتبر جرثومة ريكيتسيا بروفازيكي سببا رئيسيا للمرض الذي ينقله القمل إلى

[1] يمينة مجاهد، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف فغرور دحو وقيلان اللوم قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2017، ص ص 61-62.

[2] صليحة علامة، الوضع الصحي في مقاطعة الجزائر 1830-1930، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف ناصر الدين سعيدوني، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2000، ص 175.

الإنسان، وأبرز عوامل ظهوره البؤس والفقر الذي تخلفه الحروب والآفات الطبيعية كالجفاف والفيضانات والأمطار طويلة المدى والمتذبذبة، إلى جانب زحف الجراد والمجاعات وسوء التغذية وانعدام النظافة مع غياب الوقاية الصحية، لهذا اتفق المؤرخون على تسمية هذا الوباء مرض الفقراء والمجاعة[1].

انتشر هذا الوباء بصورة رهيبة في الجزائر لأن الظروف المشجعة على ظهوره كانت قائمة، وفي ما يلي أهم الفترات التي أصيبت بها الجزائر بهذا الوباء في الفترة قيد الدراسة: حيث أعلن على الوباء لأول مرة سنة 1861 في منطقة بجاية وبعض دواوير بلاد القبائل، بتسجيل 162 وفاة من مجموع 330 إصابة واجتاح قسنطينة في 1863 ومس خاصة اليهود في المدينة، كما ظهر الوباء في السنوات الحالكة في التاريخ الاجتماعي والصحي والديموغرافي للجزائر وهي سنوات (1867/1868)، حيث كان نتيجة حتمية لما عاشه الشعب الجزائري في تلك الفترة من جفاف وزحف للجراد وما نتج عنهما من مجاعة رهيبة[2].

4. وباء الجدري:

مرض شديد العدوى يسببه فيروس Poxvirus يظهر على شكل بثور حمراء على الجسم ثم تتحول هذه البثور إلى حويصلات صلبة مرفقة بارتفاع شديد في درجة الحرارة تاركة تشوهات وعاهات على الجسم، كما يؤدي حتى إلى الوفاة، ويعتبر الأطفال الفئة الأكثر تضررا منه[3].

تأصل هذا المرض في البيئة الصحية الجزائرية منذ أقدم العصور، حيث أرجع المؤرخون وجود هذا الوباء في الجزائر إلى أكثر من 3000 سنة واعتبروه من أخطر الأمراض التي فتكت بالسكان، يخمد من حين لآخر ثم يعود بشدة وتواتر، إذ كان يصيب البلاد مرة كل 4 سنوات تقريبا، حيث عانى منه سكان الجزائر أثناء الفترة العثمانية، وخلال السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي للبلاد، حيث ظهر

[1] عبد القادر قندوز، الطب والأوضاع الصحية بالجزائر خلال العهد الفرنسي (1518-1871)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف بوشنافي محمّد، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004، ص 60.

[2] صليحة علامة، مرجع سبق ذكره، ص 03.

[3] نفس المرجع، ص 126.

ما بين جانفي 1831 ودام إلى غاية 1833 مخلفا عددا كبيرا من الضحايا ثم عاد سنة 1837 لينتشر بسرعة كبيرة وسط الجزائريين مخلفا عددا كبيرا من الوفيات[1].

ثانيا: الأمراض:

عانت الجزائر إلى جانب الأوبئة من أمراض خطيرة كان لها أسوء الأثر على الوضع الصحي والديموغرافي للبلاد، لأنها كانت تعود بصفة دورية ومتكررة، والبعض منها يأخذ طابع الوباء ومن بين تلك الأمراض[2]:

1. أمراض الحمى:

لقد تعرضت الجزائر المستعمرة خلال القرن التاسع عشر لمختلف أنواع الحمى وفيما يلي أشهر أمراض الحمى التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة: حمى المستنقعات أو الملاريا، حمى التيفويد.

2. الأمراض الصدرية:

من بين الأمراض الخطيرة التي كان لها أسوء الأثر على الوضع الصحي والديمغرافي للبلاد الأمراض الصدرية بمختلف أنواعها ومن أبرز وأكثر الأمراض الصدرية انتشارا وفتكا بالجزائريين السل الرئوي.

3. الأمراض الجلدية:

عانت الجزائر في بداية العهد الفرنسي من أمراض جلدية خطيرة أبرزها الزهري وداء الفيل أو الجذام.

4. أمراض العيون:

تكشف التقارير الصحية لبداية الاحتلال انتشار أمراض العيون بشكلها المعدي الوبائي، ومن أشهر أمراض العيون التي انتشرت في الجزائر المستعمرة خلال فترة القرن التاسع عشر نجد الرمد الحبيبي الذي أعتبر من أخطر الأمراض على العيون وأكثرها انتشارا في الجزائر في تلك الفترة.

---

[1] فلة القشاعي مساوي، الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني واوائل الاحتلال الفرنسي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف ناصر الدين سعيدوني، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004، ص 144.

[2] إيمان بروحو، إيمان حمودي، الأوبئة والمجاعات في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية (1830-1900)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، اتحت إشراف الفضيل بو الصوف، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2020، ص ص 49-57.

المطلب الثالث: الكوارث الطبيعية

لقد تعرضت البيئة الصحية الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي إلى جملة من الكوارث الطبيعية، والتي ساهمت بدورها في تدهور الأوضاع الصحية ولعل أهم هذه الكوارث نذكر منها ما يلي:

أولا: الزلازل:

عرفت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية سلسلة من الهزات الأرضية، حيث تم تسجيل عدد معتبر من الهزات الأرضية ساهمت في تدهور الوضع الصحي وأدت إلى حدوث نزيف ديموغرافي، وسببت العديد من الآلام للسكان آنذاك ونذكر منها[1]:

- زلزال ضرب مدينة الجزائر سنة 1830م وعاود الكرة سنتي 1831م و1835م.
- زلزال 14 أفريل 1839م في مدينة الجزائر بدأ على الساعة الثانية وخمس دقائق مساء، ودام حوالي 3 ثوان، أدى إلى تهديم العديد من المباني، وفي سنة 1840م حدث زلزال في البليدة.
- بين 3 نوفمبر إلى 8 ديسمبر 1846م-1847م تم تسجيل عدة هزات أرضية في شرشال.
- في شهر نوفمبر 1851م ضرب الزلزال كل من مدينة وهران ومعسكر، وبين شهري أفريل ونوفمبر 1853م وقع زلزال في كل من مليانة، الجزائر، المدية، كان أشدهم خطورة.
- زلزال 1856م بمدينة الجزائر.
- في 02 جانفي 1867م حدث زلزال عنيف ضرب الجزائر وأدى إلى كارثة ديمغرافية من خلال تهديم المنازل وتناقص عدد السكان وانتشار الأمراض والأوبئة.
- 17 أوت 1868م زلزال نهر الشلف.
- 15 جانفي 1891م ضرب زلزال في منطقة قورايا حيث قدر بـ 7.5 على سلم ريشتر خلف دمارا شاملا على منطقة قورايا وامتد إلى شرشال، البليدة العفرون والأصنام وواصل تأثيره إلى منطقة سعيدة والجلفة.

[1] إيمان بروحو، إيمان حمودي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

ثانيا: الجراد:

لقد ارتبطت الأمراض والأوبئة في الجزائر في الفترة الاستعمارية بظاهرة الجراد، حيث تعتبر أخطر الفترات التي زحف فيها الجراد لأن نتائجه كانت وخيمة على الشعب الجزائري لوقوعه في مجاعات رهيبة أودت بحياة العديد من الجزائريين[1].

وقد كان الجراد يزحف دوريا كل 5 أو 6 سنوات قادما من جنوب البلاد وغالبا ما تحمله رياح السيروكو (أي أن وقت الزحف كان مع أواخر فصل الربيع وبداية فصل الصيف وقت هبوب رياح السيروكو)، فقد هاجم البلاد سنة 1847م-1848م بكميات كبيرة، ملتهما كل ما وجده في طريقه، مما جعل القبائل تعاني من نقص كبير في المؤونة والغذاء خلال فصل الخريف، وترك آثارا مدمرة حيث أدى النقص في الإنتاج إلى ارتفاع الأسعار في الحبوب والمواد الغذائية، هذا ما سجلته تقارير المكاتب العربية ملفتة انتباه السلطات العليا حول الحالة الصحية التي كان عليها السكان[2].

كما تعرضت الجزائر سنة 1864م لزحف الجراد، وأخذ هذا الزحف شكلا خطيرا مع بداية 1866م، والذي أطلق عليه "عام الجراد"، حيث عبرت أسراب الجراد جبال الأطلس من الجنوب إلى حقول الشمال ومزارعه ملتهما في طريقه كل ما يجده من الخضار والثمار، مما أدى إلى فقدان الناس إنتاجاتهم وتعرضوا لضائقة مادية شديدة خلفت ورائها مجاعة رهيبة (مجاعة 1868م)، كما استمر هجوم الجراد على الجزائر وغزوها وذلك في سنة 1869-1870م خصوصا منطقة حكم المقراني بمجانة، والتي أتلف فيها محاصيل الفلاحين، مما اضطر مُحَمَّد المقراني أن يأخذ قروض من البنوك والسماسرة اليهود بأرباح عالية ليساعد بها الفلاحين على توفير حبوب البذر[3].

ثالثا: الجفاف:

عرفت الجزائر سنوات متتالية من الجفاف خلال الفترة الحديثة، مما ساهم في تدهور الأحوال الصحية للسكان وشيوع الأمراض والأوبئة والمجاعات، وفي كثير من الأحيان كان يتزامن مع الجراد، فقد وقع الجفاف وساد مختلف مناطق البلاد في سنتي 1847م-1848م، لكن أخطر سنوات الجفاف كانت سنة 1867م، فمنذ عام 1865م والمطر لا ينزل إلا بمقدار، وفي أيام قليلة في الشتاء، ودام

[1] سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الحركة الوطنية**، ج 01، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[2] نفس المرجع، ص 148.

[3] إيمان بروحو، إيمان حمودي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

هذا القحط مدة ثلاث سنوات، حيث قلت مياه الشرب والسقي خاصة في فصل الصيف، وجفت الينابيع واشتد البرد في فصل الشتاء فيبست المواشي خاصة في الهضاب العليا، فيصفه ابن العربي بقوله: "وما وقع في زماننا في القحط فقد هلكت الناس فيه كثيرا ... وفي هذا الزمان ترى الدنيا بيضة ليس فيها نبات ولا خصب ولا حطب... لم يقع القحط بهذه الشدة"، وهنا عم غلاء المعيشة والمواد الغذائية و أصبح القمح يباع ب: 64.46 فرنك للقنطار بعد ما كان يباع ب 28.50 للقنطار، أي بزيادة قدرها 60% في سبتمبر 1867م، ثم وصل سعره إلى 68.30 للقنطار في شهر اكتوبر، أما الشعير فنجده في سهل متيجة يقدر ب: 22 فرنك، وفي منطقة القبائل ارتفع إلى 35 فرنك، أما في منطقة مليانة أصبح يباع ب: 40 فرنك، ونلاحظ ارتفاع الأسعار كلما تقدمنا نحو الجنوب وهذا الأمر يجعلنا نقول أن المناطق الداخلية هي الأكثر تضررا[1].

هذه الظاهرة أجبرت الفلاحين على هجرة أراضيهم ونزوحهم نحو المدن، وإقامتهم في أحياء قصديرية غير نظيفة، مما نتج عنها تدهور الأحوال الصحية، مثل إصابة جسم الإنسان بالجفاف وسوء التغذية وتعرضه للأمراض، الناتجة عن عدم توفر مياه الشرب أو تعفنها، إضافة إلى أن الجفاف خلف عدة أوبئة منها: وباء الكوليرا مثل ما حدث في منطقة دلس سنة 1867م ما أدى إلى وفاة حوالي 10 ألاف شخص[2].

المبحث الثالث: العادات والتقاليد

المطلب الأول: اللباس واللغة والطعام

أولا: اللباس:

اختلف اللباس الجزائري في بداية الاستعمار باختلاف المناطق، ويمكن أن نلخصها فيما يلي[3]:

1. لباس سكان السهول:

يتميز لباس العربي الريفي الساكن في الدواوير المنتشرة عبر المساحات السهلية الساحلية والداخلية بالحايك الذي يغطي الجسد كله، ويكون من الصوف البيضاء، ويتميز شيخ القبيلة بلباسه عن العامة حيث يرتدي برنوسا من صوف بيضاء أو لون آخر وله قلمونة، وبشأن لباس المرأة الريفية الفلاحة في

[1] حليمة بن سعدية، سامية الوالي، مرجع سبق ذكره، ص 55.

[2] صليحة علامة، مرجع سبق ذكره، ص 54-55

[3] بلبراوات بن عتو، مرجع سبق ذكره، ص 277-279.

الأراضي السهلية، فذكر انها تلبس حايكا وتحته قميص وسراويل، ويتخذ الجزء الأعلى من الحايك شكل الكيس بقصد حمل الولد الصغير وتغطي رأسها بقطعة قماش قد تخللتها خيوط ذهبية وفضية، وتلبس معها قطعة مثلثة من القماش قد زركشت ولونت بتفنن كبير وتدلت على الظهر.

2. لباس سكان المناطق الجبلية:

يرتدي القروي الساكن بإقليم سيباو (جرجرة) قندورة صوفية وبرنوس أبيض، وحذاؤه خف من الجلد الخام، ويلف ساقيه حتى الركبة بخرق ويربط بها خفه، ويضع فوق رأسه قلنسوة حمراء وتحتها قلنسوة بيضاء، أما نساء الجبال فتظهر أما الرجال في الاحتفالات وتشاركهم الغناء والرقص مستعينة بالمكحلة (البندقية) أو السيف، واللباس العادي للنساء هو الحايك الذي يربط بحزام من الصوف، ويصل الحايك إلى أسفل الركبتين وتلبس المرأة القبايلية أقراط كبيرة الحجم من الفضة وغالبا نحاسية وحديدية وأسوار تسور المعصمين والقدمين وسلاسل من المرجان توضع على الصدر.

3. لباس سكان الصحراء:

يلبس سكان الجنوب الجزائري من الرجال أقمصة وسراويل قصيرة ومعاطف، ويرتدون فوقها البرنوس ذي لون أحمر أو أزرق بضفائر من حرير، أما المرأة الريفية الصحراوية فترتدي أقمصة من نوع جيد وسراويل قصيرة مبتورة مثل الرجال ومعطف حريري وفوق ذلك عباءة إلى منتصف الساق بذراعين طويلتين.

ثانيا: الطعام:

ذكر هاينريش أن معرفة الأطعمة لشعب ما يندرج ضمن معرفة عادات وتقاليد هذا الشعب ومن بين الأطعمة التي ذكرها[1]:

الكسكسي: وهو طعام مشهور في كل بلاد الجزائر مدنا وأريافا، وهو الأكلة الرئيسية لدى الجزائريين، وأساسه دقيق القمح يفتل حبات صغيرة عادة في قصعة مصنوعة من الخشب، ثم يوضع في كسكاس ويطهى بالبخار، ويقدم على شكل كومة به سمن وزبدة وحساء، وبصل وفلفل وخضر، ويسقى بالمرق ولا يخلو من اللحم أبدا.

[1] بلبراوات بن عتو، مرجع سبق ذكره، ص ص 139-140.

اللحوم: يستهلك مجتمع المدينة اللحوم بشكل محدود، ويكاد يقتصر على الأغنياء أما الميسورين والفقراء فقليلا ما يتناولونه.

شرب القهوة: ونعتها شالر بمشروب الترف بالنسبة لمجتمع المدينة بالجزائر العثمانية، لأنه لا يشرب الخمر.

الزبدة: وتستعمل في تحضير الكسكسي.

زيت الزيتون: ويستعمله الفقراء في تحضير الكسكسي.

البيلاف: وهو طبخ أناضولي ثابت شاع كثيرا في مدينة الجزائر حسب وليم سبنسر.

الدولما: أي المحشوة وتطبخ على أنواع.

الكباب: عبارة عن لحم العجول والغنم، وقد شاع في المطبخ الجزائري.

الكفتة: عبارة عن كراكب من اللحم وتطبخ بطرق متنوعة.

ثالثا: اللغة:

لقد تأثر المجتمع بكل من المؤثرات العثمانية والتركية الأناضولية وذلك في العديد من المجالات، فقد كانت اللغة الرسمية للإيالة الجزائرية هي اللغة التركية العصمانلية، وهي بذاتها عبارة عن مزيج من الكلمات العربية والفارسية والتركية فقد كانت بالخط العربي وهي صعبة للترجمة[1]، كما جلب توارد الموظفين للأوجاق من الأناضول شكلا آخر من التركية أكثر صلابة من شمال إفريقيا بسبب انشغال الجزائر بالعمل العسكري البحري قد تحكم في حياتها التجارية على خلاف تونس فإن المساحات التركية في ميدان اللغة قد تمركزت في الجانب العسكري فهناك 72 كلمة عسكرية في طبيعتها بين 624 كلمة تركية الأصل مستعملة، إلا ان اللغة العربية بقيت هي اللغة الأصلية أنداك لأنها تجمع العرب داخل الحضر الذي سبق سكانهم الفتح التركي والمهاجرين الإسبان والتجار الأوروبيين المقيمين إلى وجود لغة عمل تدعى فرونكو أو سبير وهي خليط من العربية والإسبانية والتركية والإيطالية[2].

[1] ويليام سبنسر، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] دودو أبو العيد، **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1815–1830**، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1975، ص 12.

المطلب الثاني: الزواج والأعياد

أولا: الزواج:

إن الزواج في الجزائر كان له نظام أو دستور هام، حيث أن هناك تجميع عناصر الترفيه والسياسة وخاصة لما يتعلق الأمر بالعائلات الغنية ذات الشأن ونجد هناك السلوك الاجتماعي والعرف والتقاليد وحتى الاقتصاديات وكذلك استمرار الارتباط العرفي الذي تقرره المجموعة العصبية أو القبلية وكذا شيوع ظاهرة بخصوص العرق الزوجي بمدينة الجزائر تتمثل في التوسط ويتم عادة عن طريق تعرف البنات الجزائريات على الأولاد اللذين يبلغون سن النضج داخل العائلات الجزائرية[1].

إضافة إلى ما سبق نجد أن حفلات الزواج الجزائرية تختلف حسب الظروف المالية للعائلات وحسب المجموعة الاجتماعية المعنية، وربما أيضا حسب التنوع المدني والريفي، أما بالنسبة للأعراس الجزائرية تتم عن طريق اتفاق الطرفين (العريس والعروس) على كل الشروط الإسلامية بحيث يوافق أهل العروس على ذلك، أثناء العرس تلبس العروس لباسا فخما، لكنها محجبة كالعادة برداء أبيض حريري وتتوجه إلى بيت العريس، أما العرائس من الطبقة الراقية فيقطعن المسافة على ظهور البغال فيم يشبه القفص يحجبن على عيون الرجال وعند وصول العروس تذهب إلى قاعة المزينة بالفوانيس والإضاءة وتجلس مع النساء الحاضرات وتتناول معهم الطعام وترقص وتتسلى بينما الرجال يتجمعون في البهو ويحتفلون ويطعمون في غمرة الأغاني والهتافات وبعد الانتهاء من الاكل يقومون بمشاهدة العروض الفنية[2].

ثانيا: الأعياد:

بعد انقضاء شهر رمضان والطقوس الاحتفالية التي تصحبه يحل العيد، ففي المناسبات الدينية عيدين هما عيدي الفطر والأضحى فلهما أهمية بالغة عند الجزائريين في العهد العثماني حيث كانا يمثلان مناسبة اجتماعية كبرى يحتفل بها لمدة أيام:

1. عيد الفطر:

بعد ثبوت رؤية الهلال ثبوتا شرعيا يخرج الناس زكاة فطرهم، وفي اليوم الأول من العيد يذهب الناس لأداء صلاة العيد بالمساجد بحيث أن القاضي يكون في أول الصف وبجانبه الباشا، بعد الانتهاء من

[1] ويليام سبنسر، مرجع سبق ذكره، ص 116.

[2] دودو أبو العيد، مرجع سبق ذكره، ص 120.

الصلاة فإن الإمام يحثهم في خطبته على اتقاء الله وشكره وتطبيق تعاليمه، واعدا إياهم بالخير في الدنيا وتوبة الله في الآخرة ثم يقع التغافر والتزاور بين الأقارب، فإذا زار أحد دارا من دور أقربائه تقدم له الحلويات مثل الكعك، المقروط، الصامصة، القريوش، الغريبية مصحوبة بمشروبات من الشاي أو القهوة[1].

في هذه المناسبة ينظم الباي حفلة عشاء تعزف خلالها الموسيقى، وفي يوم العيد يستطيع كل إنسان أن يدخل إلى قصر الباي لكي يهنئه، وفي حوالي التاسعة صباحا يركب الباي جواده ويترك المدينة برفقة مماليكه وبصحبة أعيان المدينة والفلاحين ودقات الطبول تتعالى تتبعه أجود خيوله وبغاله، ويكون محاطاً بعدد كبير من الأهالي فتطلق سبع طلقات نارية تحية للباي عند دخوله المدينة وخروجه منها[2].

2. عيد الأضحى:

يقع عيد الفطر في اليوم العاشر من ذي الحجة واليوم الذي قبله أي التاسع من الشهر هو عرفة، الكثير من الناس يصومونه، وفي هذا العيد يتم ذبح الخرفان وأكل لحومها بصفة فردية أو جماعية، وقد شبه هابنسترايت هذا العيد بعيد الفصح لدى اليهود، فذكر أن المسلمون يحبون هذه المناسبة إجلالا لذكرى تضحية إبراهيم بالخروف بدل ابنه إسماعيل تقربا من الله تعالى كما ورد في القرآن الكريم، وفي صبيحة يوم العيد الكبير تطلق المدفعية طلقات الاحتفال بالعيد الكبير الذي يدوم ثلاثة أيام في المدينة وسبعة أيام في القرى، ففي يوم العيد وبعد الفراغ من الصلاة والخطبتين يذبح الإمام أضحيته بيده خارج الجامع الكبير عند باب الضحية ويراه المصلون ثم يذهبون إلى ديارهم لذبح أضحيتهم وبعدها يقع التزاور والتغافر[3].

المطلب الثالث: العمران

كان العمران في الجزائر يتميز بمميزات عديدة تميزه عن باقي الدول العربية، وخاصة في العهد العثماني حيث بنيت بيوت وقصور جديدة وساهم العثمانيين كثيرا في تطوير العمران والاهتمام به، وشمل ذلك المنشآت الدينية والحضارية وحتى العسكرية، فالجزائر تتوفر على ثروة ثمينة من الشواهد

[1] محمد بن رمضان شاوش، مرجع سبق ذكره، ص 377.

[2] فندلين شلوصر، **قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837**، د.ط، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1980، ص 135.

[3] محمد بن رمضان شاوش، مرجع سبق ذكره، ص 378.

الأثرية والمفاخر العمرانية، منها ما هو قديم وبيزنطي ومنها ما يرجع للفترة الإسلامية ويعود في جله إلى مآثر الحماديين والمرابطين والموحدين والمرنيين والحفصيين والزيبانيين والبعض الآخر إلى العهد العثماني[1].

فالحضارة العثمانية تعطي الصدارة للعمارة، وهي عمارة تستند إلى المعارف التقنية الضرورية وتتميز بحس تنظيم المكان وتوازن الكتل، بما أن الجزائر من الدول العثمانية فإن المظهر المميز لعمرانها هو تناسبه مع الملامح العربية الإسلامية التي تظهر بوضوح حيث تراعي البساطة وخصائص المجتمع الإسلامي وأهمها إلزام الحشمة والحياء وعدم التطفل على المنازل[2].

النسيج العمراني لمدينة الجزائر لم يكن يختلف كثيرا عن بقية أنسجة البلاد العربية الإسلامية، رغم اختلاف تضاريسها الطبيعية عنها، فتميزت مواصفات المساكن بمختلف أشكالها الفخمة والبسيطة بطابع التربيع والتكعيب وتختلف المواصفات والتصميمات من مسكن لآخر تبعا لموقع المسكن والمساحة التي يشغلها، وتميزت واجهات مساكن مدينة الجزائر بوقوعها في الأزقة الضيقة بعيدة عن مواجهة الشوارع الكبرى التي تكثر فيها الحركة، كالأسواق والمرافق العامة ويعود ذلك لعدة أسباب منها الاحتياط من هجمات قوات الجيش الانكشاري والامتثال للقيم الإسلامية التي أثرت على السكان[3].

اعتنى الجزائريين بالمؤسسات الدينية والاجتماعية التي تهدف إلى غرس القيم والأخلاق في نفوس السكان وهي أبرز صفات الحضارة الإسلامية، ومن أهم هذه المؤسسات التي اهتموا بها المساجد، نظرا لدورها الكبير في توجيه سياسة الدولة، والأسلوب التركي قد ظهر بشدة منذ القرن الخامس عشر في الهندسة المدينة المعمارية للمساجد، حيث استمد أسلوبهم بالنسبة للمساجد مباشرة من الأشكال البيزنطية بقسنطينة والمساجد من هذا النوع تمتاز بقبة ضخمة فوق صحن واحد يشمل مساحة داخلية واسعة دون أعمدة فجميع المساجد التي تمتاز بهذه القباب ذات الصحن الوحيد التي نجدها في الجزائر قد تأثرت بالأسلوب العثماني وان كانت لم تبنى في هذا العهد[4] .

---

[1] مُحَمَّد الطيب عقاب، **قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني**، د.ط، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 09.

[2] نفس المرجع، ص ص 70-71.

[3] مُحَمَّد الطيب عقاب، **لمحات عن العمارة والفنون الإسلامية في الجزائر**، ط 01، مكتبة زهراء الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002، ص 104.

[4] علي إبراهيم، **جغرافية المدن دراسة منهجية تطبيقية**، ط 01، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر، 2008، ص 41.

خلاصة الفصل:

عانى الشعب الجزائري من أوضاع اجتماعية مزرية نتيجة التدهور الكبير الذي شهده اقتصاد البلاد في بداية الاستعمار الفرنسي، فقد نهبت أراضيهم حيث لم يبق لهم أراضي لزراعتها ولا تجارة مربحة غير ما صارت تتاجر به فرنسا من كروم وتبغ ....، ولا صناعة بعد دخول المنافسة الأجنبية إلى الساحة بشراسة، كل هذه العوامل أثرت بشكل كبير على النمو الديموغرافي للسكان، فقد كان يتميز بالبطء في بداية الاحتلال وهذا راجع إلى الحروب وكثرة الوفيات وتدهور المستوى المعيشي والصحي والهجرة إلى الخارج، بالإضافة إلى الضغوطات السياسية والحملات العسكرية المستمرة.

وقد زاد من حدة الوضع ما مرت به البلاد من سلسلة أمراض وأوبئة كانت لها تأثيرات واضحة على الأوضاع الصحية خاصة لافتقارها إلى أبسط مقومات الصحة من مستشفيات ومحاجر واعتماد أغلبية الشعب على الزوايا والطب التقليدي للعلاج فقط، فقد كانت الأوبئة والأمراض سريعة الانتشار بسبب الجهل بالقواعد العامة للصحة والوقاية وغياب تام لأبسط مقومات التغذية الصحية ليس هذا فقط بل تزامنت مع مختلف أنواع الكوارث الطبيعية من مجاعة وجراد خلفت خسائر مادية وبشرية جسيمة.

ورغم ما زخرت به البلاد من تنوع في التركيبة الاجتماعية وامتزاج الأذواق المحلية والعثمانية وكذا الأندلسية بالنسبة للعادات والتقاليد والعمران، غير أن المستعمر حاول القضاء عليها وأحل محلها عادات وتقاليد الغرب وحولت المساجد والحمامات والأسواق إلى ثكنات عسكرية وكنائس ومكاتب وفق ما يناسب الطراز والمصالح الفرنسية.

خـاتمـــة

خاتمة

من خلال هذه الدراسة والتي كانت بعنوان "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر نهاية العهد العثماني"، تمكنا من الوقوف على واقع هذه الأوضاع وانعكاساتها على المجتمع الجزائري، إضافة إلى جملة من الاستنتاجات ندرجها كالآتي:

- ✓ كانت فرنسا أكبر الطامعين في الجزائر نظرًا لموقعها الاستراتيجي وثرواتها الهائلة، وقد تحقق لها ذلك بعد نهاية الحكم العثماني في سنة 1830م.
- ✓ مارست فرنسا على الجزائر أبشع السياسات التعسفية والمستبدة، فحولتها إلى مستعمرة فرنسية، وأحدثت عليها تحولات عميقة في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية، الاجتماعية منها.
- ✓ كتاب "المرآة" لحمدان خوجة عكس صورة واضحة وصادقة عن أوضاع الجزائر خلال العهد العثماني، مركزًا فيه على حالة الجزائر بداية الاحتلال الفرنسي.
- ✓ حمدان خوجة هو أحد كبار العلماء الجزائريين دفعه شعوره الإنساني واخلاصه لوطنه لتأليف كتاب "المرآة" الذي يتناول فيه أوضاع بلاده قبل الاحتلال وبعده، ليكون بذلك أول كاتب مقالات في هذا الموضوع.
- ✓ كان لحمدان خوجة دور مهم في نشاطه السياسي أثناء الغزو الفرنسي، وهذا من خلال موقفه من تعيين الداي حسين للأغا إبراهيم وموقفه من معاهدة الاستسلام، فظهرت فطنته وذكائه وحنكته العسكرية من أجل انقاذ الشعب الجزائري من أنياب المحتل.
- ✓ من بين مؤلفات حمدان خوجة إلى جانب كتاب "المرآة" نجد "مذكرة سي حمدان خوجة" وهي حوصلة وخلاصة لكتاب "المرآة"، كتاب "امداد الفتح"، "رسالة حكمة العارف بوجه ينفع المسألة ليس في الإمكان أبدع" و"ستارة الانحراف" وغيرها.
- ✓ تكمن أهمية كتاب "المرآة" في أنه زود التاريخ الجزائري المعاصر بمعلومات هامة عن تاريخ الجزائر العثمانية والجزائر المحتلة، فحمدان خوجة كان شاهد عيان على كل أحداث الكتاب.

- ✓ تميزت الأوضاع العامة سواء الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية بالازدهار والاستقرار خلال الحكم العثماني، لكنها عانت من الانحطاط والتدهور بداية الاحتلال الفرنسي.
- ✓ فيما يخص جانب الزراعة فقد عملت السلطة الاستعمارية الفرنسية على اصدار قرارات بمصادرة أراضي الجزائريين من أجل تحقيق أهدافها الاستيطانية.
- ✓ من أهم الحرف التي كانت سائدة بداية الاستعمار حرف ضرب النقود، البناء، صناعة الحرير، نسيج الصوف والألبسة والمفروشات، الطرز، الصباغة، أما الصناعات فتنوعت أيضًا من صناعة السفن وصناعة الأسلحة، والصناعات التحويلية والغذائية، صناعة الصابون، صناعة النسيج، الجلود والحلي...الخ.
- ✓ عانت التجارة الداخلية في الجزائر بداية الاحتلال من ضعف، أما التجارة الخارجية فكانت مزدهرة بعض الشيء.
- ✓ من خلال ما ورد في كتاب "المرآة" فقد تميزت الأوضاع الاقتصادية في الجزائر خلال بداية الاحتلال عموما بالضعف مما أثرّ على المجتمع رغم إمكانيات الجزائر الاقتصادية.
- ✓ كان المجتمع الجزائري مكون من طبقة العرب، البربر، الأتراك، الكراغلة، فاختلفت عاداتهم وتقاليدهم.
- ✓ تميزت الجزائر بوجود مؤسسات ثقافية، تعليمية، ودينية كالكتاتيب، المساجد، والمدارس والتي كان لها أثر كبير على الحياة الثقافية للمجتمع.
- ✓ عرفت الجزائر أيضًا انتشارًا خطيرًا للأوبئة كوباء الكوليرا، الطاعون، التيفوس والجدري، وبعض الأمراض كالأمراض الصدرية، الحمى، الأمراض الجلدية، أمراض العيون ...الخ.
- ✓ شهدت الجزائر في تلك الفترة مجموعة من الكوارث الطبيعية كالزلازل، الجراد، الجفاف، مما أجبرت الفلاحين النزوح للمدن.

كانت الأوضاع الاجتماعية في الجزائر بداية الاحتلال الفرنسي ومن خلال كتاب "المرآة" مزرية نتيجة تدهور اقتصاد البلاد

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 01: يوضح صورة حمدان خوجة

المصدر: عبد الجليل التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

الملحق رقم 02: صورة توضح الصفحة الأولى من كتاب "المرآة" لحمدان خوجة بالفرنسية

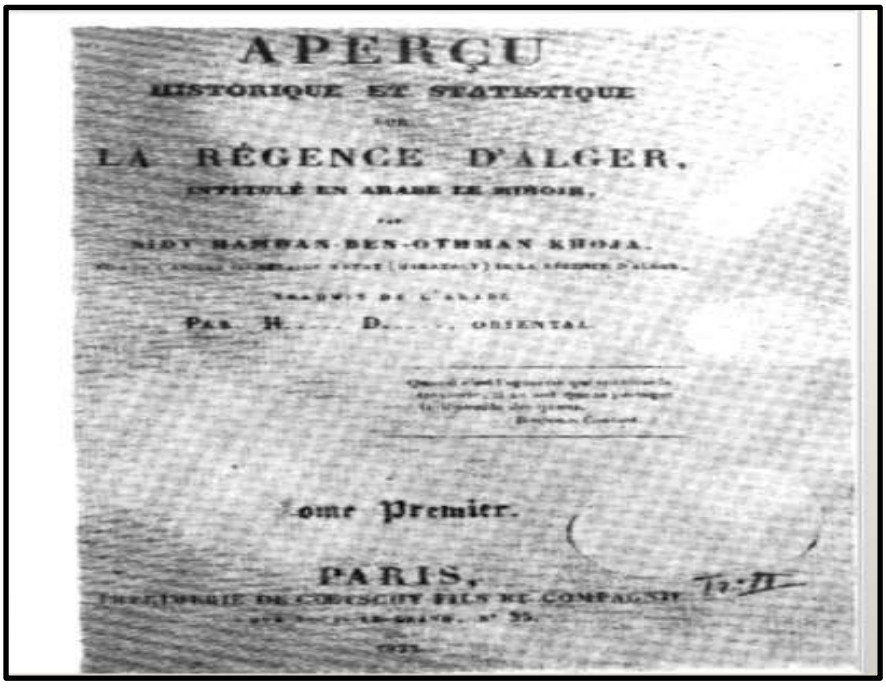
APERÇU

HISTORIQUE ET STATISTIQUE

SUR

LA RÉGENCE D'ALGER,

INTITULÉ EN ARABE LE MIROIR,

PAR

SIDY HAMDAN-BEN-OTHMAN KHODJA.

Tome Premier.

PARIS,

المصدر: عبد الجليل التميمي، مرجع سبق ذكره، ص 137.

الملحق رقم 03: يوضح رسالة شكوى من حمدان إلى وزير الحربية الفرنسي

المصدر: أحميدة عميراوي، **دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827م–1840م)**، مرجع سبق ذكره. ص 246.

الملحق رقم 04: المنتوجات الفلاحية في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاستعمار الفرنسي

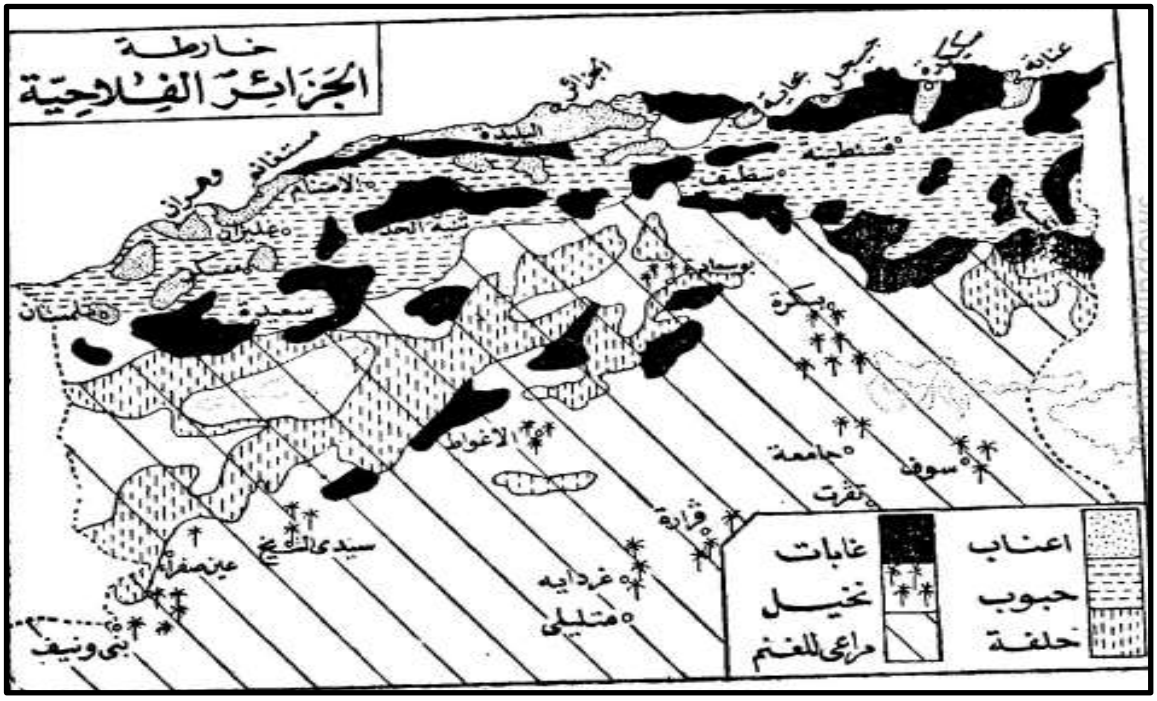

الملحق رقم 05: الثروة المعدنية في الجزائر أواخر العهد العثماني وبداية الاستعمار الفرنسي

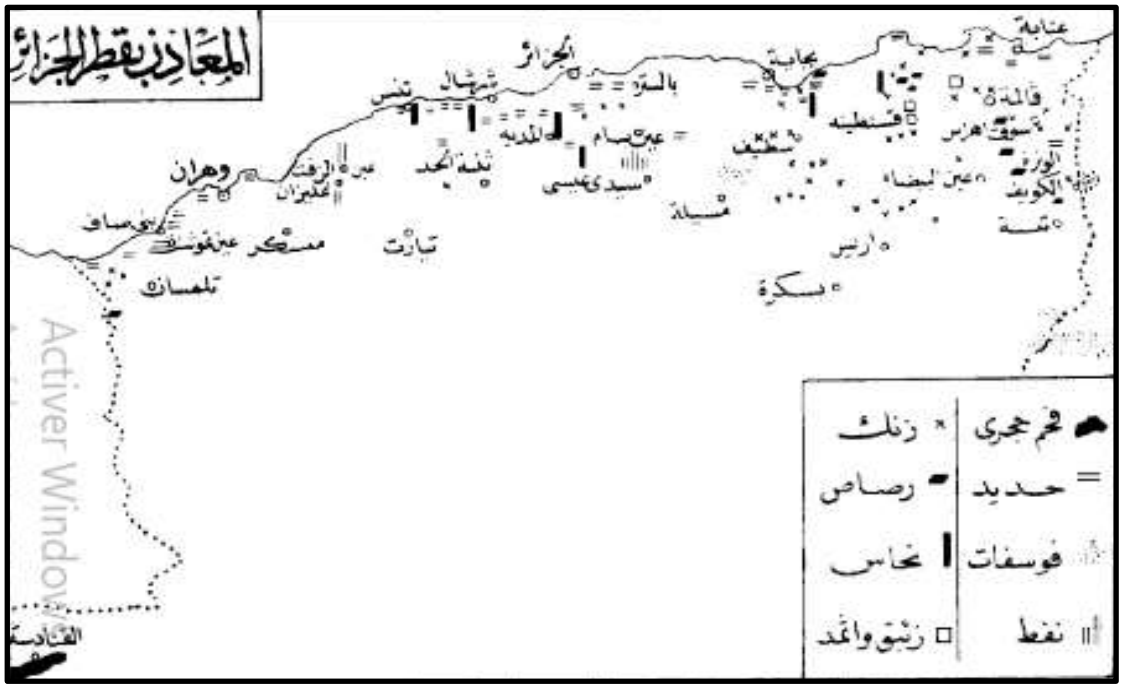

المصدر: عبد الرحمن الجيلالي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

قـــائمة المراجـــع

أولا: المصادر:

1. حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، الطبعة الثانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

ثانيا: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

2. أحمد البحري، **الجزائر في عهد الدايات (دراسة للحياة الاجتماعية إبان الحقبة العثمانية)**، دون طبعة، دار الكفاية، الجزائر، 2013.
3. أحمد السليماني، **تاريخ مدينة الجزائر**، الطبعة الاولى، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، الجزائر، دون تاريخ نشر.
4. أحمد باي بن مُحَمَّد الشريف، **مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة**، الطبعة الثانية، الجزء الأول، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
5. أحمد توفيق المدني، **كتاب الجزائر**، دون طبعة، المطبعة العربية، الجزائر،1931.
6. أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، دون طبعة، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 1982.
7. أحمد مريوش، **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، دون طبعة، دار القصبة، الجزائر، 2007.
8. أحمد مريوش، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، الطبعة الأولى، مؤسسة كنوز الحكمة، الجزائر، 2013.
9. أحميدة عميراوي، **جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق**، الطبعة الثانية، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2005.
10. أحميدة عميراوي، **دور حمدان خوجة في تطور القضية الجزائرية (1827م-1840م)**، الطبعة الأولى، دار البعث للنشر، الجزائر،1987.
11. أحميدة عميراوي، **علاقات الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال**، دون طبعة، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 2002.

12. بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، الطبعة الأولى، الجزء لأول، دار المعرفة للنشر، الجزائر،2007.

13. جمال قنان، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث**، الطبعة الثانية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987.

14. دودو أبو العيد، **الجزائر في مؤلفات الرحالة الألمان (1830–1855)**، دون طبعة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975.

15. دودو أبو العيد، **الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1815–1830**، دون طبعة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1975.

16. زاوية سليم، أحميدة عميراوي، مُحَّد السعيد قاصري، **السياسة الفرنسية في الصحراء الجزائرية 1814–1916**، دون طبعة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2009.

17. سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية (1900–1930م)**، الطبعة الأولى، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992.

18. سعد الله أبو القاسم، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)**، الطبعة الثالثة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

19. سليمة كبير، **حمدان بن عثمان خوجة أول ناطق باسم القضية الجزائرية**، الطبعة الأولى، المكتبة الخضراء للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دون تاريخ نشر.

20. شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبداية الاستعمار (1827–1871)**، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ترجمة عيسى عصفور، دار الأمة للنشر، الجزائر، 2013.

21. شويتام أرزقي، **دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي**، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2016.

22. عباد صالح، **الجزائر خلال الحكم التركي (1514–1830)**، دون طبعة، دار هومة للنشر، الجزائر، 2012.

23. عبد الجليل التميمي، **بحوث ووثائق في التاريخ المغربي**، الطبعة الأولى، الدار التونسية للنشر، تونس، 1972.

24. عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسي**، الطبعة الأولى، الجزء الأول، التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1837-1939، دار هومة للنشر، بوزريعة، الجزائر، 2009.

25. عبد القادر فكاير، **الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية وآثاره**، دون طبعة، دار هومة، الجزائر، 2012.

26. عدة بن داهة، **الاستيطان وصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر**، الطبعة الأولى، الجزء الأول، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2003.

27. علي إبراهيم، **جغرافية المدن دراسة منهجية تطبيقية**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر، 2008.

28. عمار بحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997.

29. عمار عمورة، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ط 01، دار الريحانة للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2002.

30. فندلين شلوصر، **قسنطينة أيام أحمد باي 1832-1837**، دون طبعة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

31. مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، الجزء الثالث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.

32. مُحَمَّد الطيب عقاب، **حمدان خوجة رائد التجديد الإسلامي**، دون طبعة، صدر عن وزارة الثقافة، الجزائر، 2007.

33. مُحَمَّد الطيب عقاب، **قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني**، دون طبعة، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

34. مُحَمَّد الطيب عقاب، **لمحات عن العمارة والفنون الإسلامية في الجزائر**، الطبعة الأولى، مكتبة زهراء الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2002.

35. مُحَمَّد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، دون طبعة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.

36. مُحَمَّد بن عبد القادر الجزائري، **تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر**، الطبعة الثانية، الجزء الأول، دار اليقظة العربية، 1964.

37. مُحَمَّد بن عبد الكريم، **حمدان بن عثمان خوجة الجزائري ومذكراته**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1972.

38. مصطفى ابن حموش، **المدينة والسلطة في الإسلام نموذج الجزائر في العهد العثماني**، الطبعة الأولى، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 1999.

39. ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر في تاريخ العهد العثماني**، دون طبعة، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

40. ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية 1800-1830، دون طبعة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979.

41. نقولا زيادة، **إفريقيات دراسات في المغرب العربي والسودان الغربي**، الطبعة الأولى، مؤسسة الريس للكتب، لندن، 1991.

42. الهواري عدي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر وسياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960)**، الطبعة الأولى، دار الحداثة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1983.

43. ويليام سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، دون طبعة، ترجمة عبد القادر زيادية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

44. يحي جلال، **السياسة الفرنسية في الجزائر (1830-1960)**، الطبعة لأولى، دار المعرفة للنشر، مصر، 1959.

45. يمينة درياس، **السكة الجزائرية في العهد العثماني**، الطبعة الأولى، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

ب. المجلات:

46. سعاد تيرس، قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن 19 في الجزائر، مجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الثاني، دون تاريخ نشر.

47. سميرة أنساعد، نظرات مقارنة لحمدان خوجة في كتابه المرآة، مجلة العربي، العدد سبعمائة وثمانية، 2017.

48. عبد الحميد زوزو، حمدان خوجة ومنهجه في كتابة التاريخ، مجلة الأصالة، العدد الرابع، 1971.

49. العربي الزبيري، سطور من حياة حمدان خوجة، مجلة المجاهد الأسبوعية، العدد ستمائة وخمسة وعشرون، 1972.

50. لعرج عبد العزيز محمود، السكة الجزائرية في مرحلة الانتقال والعهد العثماني، مجلة البحوث التاريخية، جامعة الجزائر، العدد الثاني، 2011.

51. مبخوتة سهام، زراعة الكروم وإنتاج التمور في الجزائر 1870-1939، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد الحادي عشر، جامعة معسكر، 2016.

52. مُحَّد دادة، الحياة الزراعية في الريف الجزائري في أواخر الفترة العثمانية، مجلة العصور الجديدة، دار القدس العربي للنشر والتوزيع، وهران، العدد السابع، 2012.

53. مؤيد محمود حمد المشهداتي، سلوان رشيد رمضان، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، جامعة تقرت، ورقلة، الجزائر، العدد الخامس، 2013.

54. هواري قبايلي واقع العقار الزراعي الجزائري في العهد الاستعماري 1930-1982، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الثاني، دون تاريخ نشر.

55. يسمينة زمولي، الفكر التنويري العربي في القرن 19م، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الواحد والأربعون، 2014.

ت. الرسائل والأطروحات الجامعية:

✓ رسائل دكتوراه:

56. بكاري عبد القادر، منهج الكتابة التاريخية عند المؤرخين الجزائريين في العهد العثماني (1519م-1830م)، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في التاريخ الحديث، تحت إشراف دحو فغرور، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2015.

57. بلبراوات بن عتو، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، بلقاسمي بوعلام، قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية، جامعة وهران، الجزائر، 2007.

58. خليفة حماش، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، تحت إشراف فاطمة الزهراء قشي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.

59. خيرة بن بلة، المنشآت الدينية بالجزائر خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الآثار الإسلامية، عبد العزيز لعرج، قسم التاريخ، كلية الآثار، جامعة الجزائر، 2008.

60. عبد القادر قندوز، الطب والأوضاع الصحية بالجزائر خلال العهد الفرنسي (1518-1871)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف بوشنافي مُحَمَّد، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004.

61. فلة القشاعي مساوي، الصحة والسكان في الجزائر أثناء العهد العثماني واوائل الاحتلال الفرنسي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف ناصر الدين سعيدوني، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004.

62. يمينة مجاهد، تاريخ الطب في الجزائر في ظل الاستعمار الفرنسي 1830-1962، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف فغرور دحو وقيلان اللوم قسم التاريخ وعلم الآثار، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2017.

✓ **مذكرات ماجستير:**

63. أحمد حسان، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة سيدي بلعباس خلال الفترة الاستعمارية (1847-1900)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف مُحَمَّد موفقس، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية، جامعة وهران، 2014.

64. إيمان بروحو، إيمان حمودي، الأوبئة والمجاعات في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية (1830-1900)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر، تحت إشراف الفضيل بو الصوف، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2020.

65. جميلة معاشي، الإنكشارية في الجزائر بين الهجرة والتهجير، محاضرة مخبر الدراسات والأبحاث الاجتماعية حول الهجرة والرحلة، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

66. صليحة علامة، الوضع الصحي في مقاطعة الجزائر 1830-1930، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف ناصر الدين سعيدوني، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2000.

67. عبد الجليل رحموني، اهتمامات المجلة الإفريقية بتاريخ الجزائر العثمانية (1520م-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف عبد القادر صحراوي، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2014.

68. عدة بن داهة، الخلفيات الحقيقية لتشريعات العقارية في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، معسكر، الجزائر، 2007.

69. عيسى يسير، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر (1830-1914)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، تحت إشراف الغالي غربي، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008.

70. كمال بن صحراوي، الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، تحت إشراف دحو فغرور، قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز الجامعي مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2007.

ث. محاضرات وملتقيات:

✓ **مذكرات ماستر:**

71. منال شريط، سهيلة حمو، التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، تحت إشراف عبد الله مقلاتي، اقسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مُحَّد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2019.

72. وزارة المجاهدين، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، منشورات المركز الوطني للدراسات، الجزائر، 2007.

ج. المواقع الالكترونية:

www.alaraby.com.uk

ثالثاً: المراجع باللغة الفرنسية:

1. Pichon (le baron), Alger de sous la domination française son état présent et son avenir, paris, 1833.
2. Ch. Robert Ageron, histoire de l'Algérie contemporaine (1830-1988), 9eme édition, Paris, la France, 1979.
3. L'acheraf Mostafa, L'argériennation et société, 2eme édition, S.N.E, DAEGER, 1978.

فــهرس الأعلام والأماكن

1- فهرس الأعلام

الأعـلام	الصفحـات
حمدان بن عثمان خوجة	2، 3، 4، 5، 8، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 25، 26، 27، 28، 29، 30، 54، 56، 57، 58، 60،
أبو القاسم سعد الله	5، 16، 17،
العربي الزبيري	5، 29،
عدة بن داهة	6،
يسمينة زمولي	6، 25،
محمد عثمان باشا	9،
لويس فيليب	9، 25، 27،
عثمان خوجة	9،
خديجة بن إسماعيل خوجة	10،
محمد بن علي	10،
أغا يحي	12، 13،
الداي حسين	13، 14، 17، 19، 24، 27،
أغا إبراهيم	13، 14،
الشريف الزهار	13، 29،
أحمد باي	13، 17،
حسين باشا	14، 24، 29،
دي بورمون	15، 17، 18، 24، 25،
بيشون	17، 26، 27،
دوبينيوسك	17
كلوزيل	18، 19، 24، 26،
حسونة الدغيس	20
بن جمال كونستان	20

الغزالي	22، 28،
حسين الشرنبلالي الحنفي	22
مصطفى بومرزاق	24،
إبراهيم بن مصطفى باشا	25
سولت	25، 26، 27،
شارل أندري جوليان	25، 28،
بان جيمان كونستانت	25، 28،
غروتيوس	25، 28،
تاسيت	25، 28،
كريميو	25
علي رضا باشا بن حمدان	26
عبد الجليل التميمي	28
مصطفى باشا	29
محمد باشا	29
محمد الأبلي	34
نابليون الثالث	37
مولود قايد	42
ويليام شالر	43، 56، 57، 70،
وليم سبنسر	43
محمد بن الأمير عبد القادر	43
الحاج محمد بن محمد البسكري	44
سيمون دانسا	45
جوفروا	45
بابا حسن	45
أبو العيد دودو	48
بكري	49

بوشناق	49
هايدو	51، 62،
شاو	56
بيليسي دير ينو	56
الذوادي بن قانة	57
ابن خلدون	58
خير الدين باشا	59
المقراني	60، 68،
أحمد الأزرق	61
أبو راس الناصري	62
أبوراس	63
محمد الكبير	63
صالح باي	63
ابن العربي	68
هاينريش	70
هابنسترايت	72

2- فهرس الأماكن

المـكان	الصفحـات
الجزائر	2، 3، 4، 5، 6، 8، 9، 10، 12، 13، 14، 15، 16، 17، 18، 19، 20، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 30، 32، 33، 35، 38، 40، 41، 42، 43، 44، 45، 46، 48، 49، 50، 51، 52، 54، 56، 58، 59، 60، 61، 62، 63، 64، 65، 66، 67، 68، 70، 71، 73، 74،
فرنسا	2، 9، 11، 14، 15، 17، 20، 24، 25، 27، 35، 38، 40، 41، 52، 52، 74،
أدرار	5، 6
أم البواقي	5
اسطنبول	11، 21، 51،
سيدي فرج	12، 13، 14، 24،
سطاوالي	14
باريس	20
متيجة	23، 29، 40، 68،
مرسيليا	26، 49،
اليونان	28
بلونينا	28
بلجيكا	28
هولندا	28
وهران	33، 36، 39، 49، 52، 62، 64، 67،
قسنطينة	33، 37، 42، 44، 45، 46، 48، 49، 52، 53، 57، 60، 62، 65،
شرشال	35، 45، 46، 66، 67،

بوفاريك	35
مكة	35
المدينة	35
تلمسان	36، 42، 45، 46، 48، 50،
سيدو	36
لالة مغنية	36
الغزوات	36
تيموشنت	36
معسكر	36، 46، 67،
سعيدة	36، 67،
الحساسنة	36
افريقيا	38، 70،
مستغانم	39، 46،
القالة	40، 49،
عنابة	40، 44، 49،
بجاية	40، 49، 64،
سيدي بلعباس	40
جيجل	44، 60،
باب الواد	45
جرجرة	45، 46، 47،
بني راشد	44، 46،
الحضنة	44
الزيبان	44
ميزاب	44
ميلة	45

أرزيو	45، 49،
ندرومة	45، 46،
بوسعادة	46
مازونة	46
البليدة	46، 66، 67،
المدية	52، 67،
السودان	48، 49، 52،
تونس	48، 49، 52، 70،
المغرب	49، 52،
طرابلس	49
ليبيا	52
سطيف	52
بسكرة	52، 53
الأغواط	52
قفصة	52
فكيك	52
فاس	52
البيض	52
تافيلالت	52
اسبانيا	59، 64،
مليانة	67، 68،
الشلف	67
الجلفة	67
قورايا	67
دلس	**68**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

الموضوعات	الصفحة
اهداء	
التشكرات	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الأوضاع الاقتصادية للجزائر نهاية العهد العثماني	
تمهيد	06
المبحث الأول: الزراعة	06
المطلب الأول: الملكية العقارية للأراضي الجزائرية في أواخر العهد العثماني	06
المطلب الثاني: المنتوجات الزراعية والفلاحية	08
المبحث الثاني: الحرف والمهن	16
المطلب الأول: أهم الحرف الجزائرية	16
المطلب الثاني: الصناعات الجزائرية المحلية	18
المطلب الثالث: مميزات الصناعة الجزائرية	21
المبحث الثالث: التجارة والمعاملات المالية	22
المطلب الأول: التجارة الداخلية	22
المطلب الثاني: التجارة الخارجية	23
المطلب الثالث: العملة	24
المطلب الرابع: الطرق والمواصلات	26
خلاصة الفصل	28
الفصل الثاني: الأوضاع الاجتماعية للجزائر نهاية العهد العثماني	

المبحث الأول: السكان والتركيبة الاجتماعية	30
المطلب الأول: احصائيات السكان	30
المطلب الثاني: عناصر تكوين المجتمع	30
المطلب الثالث: التَّركيبة الاجتماعية	33
المبحث الثاني: التعليم والصحة	35
المطلب الأول: التعليم	35
المطلب الثاني: الأمراض والأوبئة	37
المطلب الثالث: الكوارث الطبيعية	41
المبحث الثالث: العادات والتقاليد	43
المطلب الأول: اللباس واللغة والطعام	43
المطلب الثاني: الزواج والأعياد	46
المطلب الثالث: العمران	47
خلاصة الفصل	49
خـاتمة	51
قائمة الملاحق	53
قائمة المصادر والمراجع	57
فهرس الأعلام	66
فهرس الأماكن	69
فهرس الموضوعات	73
ملخص الدراسة باللغة العربية والفرنسية	/

ملخص الدراسة باللغة العربية:

كتاب المرآة لحمدان خوجة من أهم المؤلفات التي تطرقت لتاريخ الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر بداية الاحتلال الفرنسي، فقد ركز هذا الكتاب على إعطاء لمحة تاريخية واحصائية على إيالة الجزائر خاصة وأن المؤلف كان شاهد عيان على تلك الفترة.

ومن خلال هذا الكتاب وجدنا أن الوضع الاقتصادي للجزائر سنة 1830م كان ضعيفًا ومتدهورًا مما أثر على المجتمع، رغم إمكانيات الجزائر الاقتصادية الكبيرة الزراعية والصناعية.

الكلمات المفتاحية: حمدان خوجة، كتاب المرآة، الجزائر، الاحتلال الفرنسي، الزراعة، اقتصاد الجزائر.

Résumé :

Le livre « Miroir » de Hamdanne Khoudja est l'un des livres les plus importants qui ont traité l'histoire des conditions économiques et sociales en Algérie au début de l'occupation française. Ce livre est attaché à donner un aperçu historique et statistique de la province d'Algérie.

A travers ce livre nous avons constaté que la situation économique de l'Algérie en 1830 était faible et détériorait, ce qui affectait sur la société, malgré le grand potentiel algérienne économique agricole et industriel.

Mots clés : hamdanne khoudja, livre « Mimoir », Algérie, l'occupation française, l'agriculture, l'économie algérienne.